تقييم التكامل الاقتصادي بين مصر ودول الكوميسا وانعكاسه على التجارة الدولية لمصر[1]

د. محمد رمضان الطباخ

مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة

جامعة 6 أكتوبر

جمهورية مصر العربية

Dr.m.eltbakh@gmail.com

ملخص البحث

يُمثل التكامل الإقليمي واحداً من أهم الآليات الدولية لاكتساب مزايا تجارية تعزز من التبادل الدولي للدول الشريكة به، ويُمثل تكتل الكوميسا واحداً من أهم صور التكامل الاقتصادي الإفريقي التي تعزز علاقات مصر الدولية مع نظراءها التجاريين داخل القارة الإفريقية، وعلى الرغم من المزايا التجارية التي تمنحها الاتفاقية للدول الأعضاء، إلا أن التكتل الكوميسا لازال إلى الأن لا يُعد أحد الشركاء التجاريين الأساسين لمصر في تجارتها الدولية، على الرغم من مُضي حوالي 28 عاماً على انضمام مصر إلى التكتل، لذا تحاول هذه الدراسة تقييم عضوية مصر إلى التكتل وانعكاساتها على معدلات التبادل الدولي لمصر مع دول التكتل، وأهم السلع التي تتميز مصر في تجارتها بميزة تنافسية مرتفعة وذلك من خلال تحليل مجموعة من مؤشرات التكامل التجاري وبالتطبيق على بيانات الفترة منذ عام 1997 وحتى عام 2022، حيث أوضحت الدراسة ضعف استفادة مصر من مزاياها التجارية داخل التكتل، ولعل السبب في ذلك هو تشابه الهياكل الإنتاجية بين دول التكتل، واعتمادها على شركاء أخرين في تجارتها الدولية، تلك الدول التي تختلف هياكلها الإنتاجية عن الهيكل الإنتاجي لمصر، لذا وللتغلب على هذه الإشكالية لابد من استهداف تعزيز سلاسل القيمة بين مصر ودول التكتل، لاستهداف زيادة تجارة مصر الدولية مع شركائها الحاليين وتعزيز مزاياها التجارية، بدلاً من تزايد منافستها الدولية مع الدول الأعضاء في التكتل.

الكلمات الدالة

التكامل الإقليمي، الكوميسا، التجارة البينية، الميزة التنافسية، التجارة داخل الصناعة.

[1] تم تقديم البحث في 2024/12/16، وتم قبوله للنشر في 2025/1/5.

(1) المقدمة

إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ضرورة اقتضتها التغيرات الاقتصادية للدول وواقع الاقتصاد العالمي، وبالفعل فقد مرت تجارب التكامل الأفريقية بالعديد من المراحل والأشكال من حيث الأهداف والمجالات، حيث اتخذت هذه التجارب شكل التجمعات الإقليمية التي كان تأسيسها وانتشارها مواكباً للتحولات الإقليمية والدولية، ومن بين أهم هذه التجمعات في القارة الإفريقية تكتل الكوميسا، الذى تنتمى له مصر، والذي يمثل أحد الآليات التي اتبعتها الدولة المصرية لتعزيز علاقاتها التجارية داخل القارة الأفريقية، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، مما ينعكس على الاتجاهات التجارية لمصر والدول الأعضاء وذلك للاستفادة من الفرص والمميزات التي يوفرها التكتل في مجال التجارة الخارجية، ذلك على الرغم من انحصار علاقات مصر التجارية مع الدول داخل التكتل في حوالي 5 دول فقط فيما يتعلق بالصادرات والواردات، إلى جانب تشابه الهياكل الإنتاجية في العديد من الدول مع الهيكل الإنتاجي المصري، بما يحد من إمكانيات استفادة مصر من التكتل، وبالتالي وبعد مُضي حوالي 28 عاماً على انضمام مصر للتكتل، تتضح ضرورة تقييم هذه التجربة وانعكاساتها على التجارة الدولية في مصر، والتعرف على أهم المعوقات التي حددت من الأثار الإيجابية لهذه التجربة للوصول إلى مجموعة من التوصيات تعزز من العلاقات التجارية بين مصر وشركائها من دول التكتل، حيث تستهدف الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهية التكامل الإقليمي ونشأة تكتل الكوميسا كأحد أشكال التكامل الأفريقي؟
- تطور المؤشرات الاقتصادية الخاصة بتكتل الكوميسا ومصر؟
- تطور المؤشرات التجارية للكوميسا مع العالم والهيكل السلعي لتجارته الدولية؟
- تطور مؤشرات التجارة البينية لتجارة مصر الدولية مع دول التكتل وتوزيعها السلعي والجغرافي؟
- ما مدى أمكانية التكامل التجاري بين مصر ودول التكتل؟ وما هي أهم السلع التي تتمتع مصر فيها بمزايا نسبية في تجارتها مع دول التكتل؟

وبالتالي تتمثل أهمية هذه الدراسة في تقييم هذه التجربة والتعرف على انعكاساتها على هيكل التجارة المصرية، والميزة التنافسية للصادرات المصرية داخل التكتل، للتحقق من مدى استفادة مصر من انضمامها إلى التكتل، والتعرف على أهم شركائها التجاريين، للوصول إلى أهم التوصيات التي تعزز من استفادة مصر التجارية من انضمامها إلى التكتل.

(1-1) فروض الدراسة

تحاول الدراسة اختبار مدى صحة الفروض التالية:

الفرض الأول: محدودية التجارة البينية بين مصر ودول التكتل.

الفرض الثاني: إمكانية تعزيز التكامل الإقليمي وتعزيز سلاسل القيمة لتشابه الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء بالتكتل.

(1- 2) منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لتقييم الأثار المترتبة عن انضمام مصر إلى تكتل الكوميسا، وانعكاساتها على حجم التجارة البينية، وذلك من خلال تحليل مؤشرات التبادل الدولي لمصر مع دول التكتل، وقياس مجموعة من المؤشرات التي تقيم التكامل الإقليمي، والتي تضمنت كل من مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة، و مؤشر التكامل التجاري، ومؤشر كثافة التجارة، ومؤشر التجارة داخل الصناعة، وذلك لبيانات الفتر 1997 : 2022، تلك المؤشرات التي عكست أنه على الرغم من ضعف استفادة مصر من التكتل، إلا أنها لازالت تتمتع بإمكانات لزيادة مكاسبها التجارية من التكتل من خلال تعزيز سلاسل التوريد والتكامل الإنتاجي، بما يعزز من تجارتها الدولية مع شركائها الحاليين .

(1- 3) خطة الدراسة

للإجابة عن اسئلة الدراسة، وتحقيقا لهدفها تشمل الدراسة ما يلي: الدراسات السابقة، يليها مؤشرات الأداء الاقتصادي لتكتل الكوميسا، يلي ذلك دراسة تجارة التكتل السلعية وتوزيعها السلعي والجغرافي، ومن ثم التطرق إلى تحليل هيكل التجارة البينية بدول الكوميسا، وهيكل تجارة مصر مع دول الكوميسا، يلي ذلك قياس مؤشرات التكامل التجاري، وصولاً إلى تحديد أهم معوقات التكامل الإقليمي للتكتل وآلية التغلب عليها.

(2) الأدبيات السابقة

إن التكامل الاقتصادي هو أحد آليات الدول بهدف زيادة قوتها الاقتصادية من خلال تضامنها، وإن كان التكامل الاقتصادي يرتبط بتحقيق تغييرات و أثار هيكلية في الاقتصاد الوطني، مما يعنى ضرورة تجانس الاقتصاديات المتكاملة (Food & Agriculture Organization, 2007)، وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي يعني تلك العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كل المعوقات التي تواجه التجارة القائمة بين الدول الأعضاء في التكتل ومن أهم تلك المعوقات إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، كما تتضمن عملية التكامل حرية انتقال عناصر الإنتاج وتحسين إنتاجيتها، وتحسين التكنولوجيا المستخدمة والتوافق بين السياسات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء وتجاه العالم الخارجي(Venables, 2000; Greenaway, 1997)، وبالتالي فإن العملية التكاملية تتضمن مجموعة من العناصر الأساسية لإتمامها من أهمها حرية انتقال عناصر الإنتاج، وما يؤدى له التكامل من مكاسب التخصص في العمل، وتوافر مؤسسات فوق قومية تنظم الحياة السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكتل، وتلعب دور المنظم والمراقب لتطبيق شروط التكامل، كما يستلزم انتهاج سياسات اقتصادية ونقدية مشتركة، والتي تسهُم في إزالة كافة صور التميز بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية و في إتمام عملية التكامل(Food & Agriculture Organization, 2007)، في حين أن مفهوم الإقليمية يعني تلك الترتيبات المتفق عليها بين دولتين أو أكثر داخل نفس الإقليم، بما يحدد العلاقة بينهم وبما يمنح كلا منهم معاملة أفضل من تلك المتبعة مع سائر الدول غير الأعضاء في هذه الاتفاقية.

وتتضمن العملية التكاملية مجموعة من الخطوات التي تؤدى إلى التحول من الدولة المنغلقة إلى الانفتاح التام على العالم الخارجي، وذلك من خلال مجموعة من التغييرات في المعاملات الاقتصادية بين الدول، بما يتضمن اتفاقية التفضيل الجمركي والتي تعتبر أولى درجات التكامل، يليها منطقة التجارة الحرة، وصولاً إلى الإتحاد

الجمركي، ومن ثم السوق المشتركة، تليها الوحدة الاقتصادية والتكامل السياسي والتي تُعد أعلى درجات التكامل. (Economic Commission for Africa, 2004)، كما تختلف التكتلات الإقليمية من حيث أشكالها وأحجامها ومعدلات الدخل بها ودرجة الانفتاح التجاري.

وتشتمل عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول على عدد من المتطلبات الأساسية والعوامل الأخرى المساعدة، والتي تتمثل في وجود إطار قانوني وإطار مؤسسي، بالإضافة لتوافر تعاون اقتصادي ووجود استثمارات مشتركة، بما يدعم التجارة البينية (المغربي، 2017).

وفيما يتعلق بالتكتلات الإقليمية في القارة الإفريقية فقد بدأت معظم دول إفريقيا في التوجه إلى بناء تكتلات تعتمد على التعاون الاقتصادي، وهادفة إلى زيادة التجارة البينية بينها وبناء علاقات اقتصادية قوية، وقد نشط هذا التوجه منذ التسعينات من القرن العشرين من خلال بناء تكتلات جديدة، أو إحياء تكتلات كانت قد باءت بالفشل، وتتمثل أهم عوامل توجه القارة السمراء إلى بناء التكتلات إلى عاملين:

- مواجهة الكوارث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها القارة.
- إن التعاون الإقليمي هو وسيلة للوصول إلى النمو الاقتصادي.

ويعتبر تكتل الكوميسا من أهم التكتلات المتواجدة في القارة الإفريقية والتي يرجع نجاحها إلى تركيزها على الجانب الاقتصادي دون السياسي، حيث يرجع تاريخ إنشاء تكتل الكوميسا إلى منتصف الستينات عندما اتخذت دول شرق وجنوب أفريقيا مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمي للتعاون فيما بينها، وتتمثل الدول الأعضاء التي انضمت منذ البداية إلى التكتل في: بوروندي، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، رواندا، الصومال، تنزانيا، زامبيا، ثم دعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا عام 1965 إلى عقد اجتماع وزاري صدر عنه توصيتان وهما:

- إنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا.
- تشكيل مجلس وزراء مؤقت لهذه الدول يختص بإعداد برنامج للتعاون الاقتصادي فيما بينها.

وفي مارس 1978 نتج عن الاجتماع الدوري لوزراء التجارة والمالية والتخطيط لدول شرق وجنوب أفريقيا مشروع إقامة وحدة اقتصادية بين دول الإقليم، بحيث يتدرج بين درجات التكامل الاقتصادي وصولاً إلى السوق المشتركة، وقد تم التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة التجارة الحرة التفضيلية عام 1981وذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وخطة عمل لاجوس، حيث أقرت الدول أهمية تكوين تكتل إقليمي يضم دول القارة من خلال انضمام الدول إلى تجمع اقتصادي واحد أو مجموعة من التكتلات الإقليمية، والتي يكون من هدفها التجمع في المستقبل من أجل بلوغ الوحدة الأفريقية، وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ عام 1982 وفي نوفمبر 1993 أخذ التجمع شكل تكتل الكوميسا، ويضم هذا التكتل في عضويته 21 دولة وهي: مصر، ليبيا، السودان، كينيا، اثيوبيا، تونس، زامبيا، أوغندا، الكونغو، زيمبابوي، موريشيوس، مدغشقر، رواندا، الصومال، اريتريا، مالاوي، إسواتينى (سوازيلاند)، بوروندي، جيبوتي، سيشيل، جزر القمر.

وقد بلغ هذا التكامل درجة منطقة التجارة الحرة في أكتوبر 2000 من خلال فرض نسب متعاقبة من الرسوم الجمركية التي يتم تخفيضها، حيث تم تخفيض الضرائب الجمركية بنسب معينة حتى وصلوا إلى التعريفة الصفرية عام 2000، وقد تم بالفعل تطبيق قواعد هذه المنطقة في تسع دول ومن بينها مصر وكينيا و

موريشيوس و زامبيا والسودان و أوغندا وقد نتج عن ذلك زيادة في التجارة البينية بمتوسط معدل سنوي 18.8% منذ أنشاء منطقة التجارة الحرة عام 2000، (Khandelwal, 2004)، كما وصلت دول الكوميسا إلى الإتحاد الجمركي عام 2004 و هدفت إلى إقامة اتحاد نقدى بحلول عام 2025.

وفي 11 إبريل 2007 تم الاتفاق على التعريفة الجمركية الموحدة للكوميسا وهي 0% على المواد الخام والسلع الرأسمالية، 10% على المنتجات الوسيطة، 25% على المنتجات النهائية، على أن يتم التعامل بها في ديسمبر2008. (أبو العينين، 2007)، كما انضمت أوغندا لمنظمة التجارة الحرة بعد الإعلان عن إيداع مستندات الانضمام القانونية في المجلس الوزاري في مارس 2015، وتم اعتماد التصنيف السلعي الموحد للكوميسا المعدل لعام 2012، خلال اجتماعات المجلس الوزاري في فبراير2014، حيث تم خلال الاجتماع حث الدول الأعضاء على مواءمة تصنيفاتها السلعية المحلية مع التصنيف السلعي الموحد للكوميسا وفقاً لقرارات قمة الكوميسا 2009، بالإضافة إلى استحداث لجنة لرؤساء الجمارك بالدول الأعضاء لبحث المسائل العالقة ذات الصلة بتطبيق آليات الاتحاد الجمركي للكوميسا (المغربي، 2017).

في ديسمبر2017، شاركت16دولة في منطقة التجارة الحرة، في حين كانت الدول الثلاث إثيوبيا وإريتريا وإسواتيني، على مستويات مختلفة فيما يتعلق بمشاركتها في اتفاقية التجارة الحرة، ووفقًا لإحصائيات الكوميسا، نمت التجارة داخل الاتحاد بنسبة 7% في المتوسط كل عام منذ إنشاء منطقة التجارة الحرة مع زيادة أعلى تنعكس بين دول منطقة التجارة الحرة، وفيما يتعلق بقواعد المنشأ فتُستخدم قواعد منشأ الكوميسا لتحديد ما إذا كانت البضائع المنتجة في منطقة الكوميسا مؤهلة للمعاملة التفضيلية في اتفاقية التجارة الحرة، وتشتمل قواعد المنشأ في الكوميسا على خمسة معايير ، وتعتبر البضائع ناشئة إذا استوفت أيًا من هذه المعايير الخمسة، حيث تؤدي شهادة المنشأ إلى تمتع هذه البضائع بالمعاملة التفضيلية داخل الدول الأعضاء (Common Market for Eastern & Southern Africa, 2018)، ويستهدف التكتل تحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء، والقضاء على مواطن الضعف، وبالتالي فإنن الكوميسا تضمنت محورين للعمل:

أحدهما داخلي: يستهدف الاعتماد على النفس في تمويل التنمية، وإنشاء منطقة تجارة حرة بهدف الوصول إلى الإتحاد الجمركي والنقدي.

وثانيهما خارجي: يتمثل في توثيق علاقات التعاون الثنائية، ومتعددة الأطراف بين دول السوق وشركائها، من أجل تحقيق أهداف التكتل، وتنظيم العملية التجارية بين الدول الأعضاء بعضها البعض، وبين الدول الأعضاء والعالم الخارجي (الإمام، 2004 ; Khandelwal, 2004).

ومن أجل تحرير التجارة داخل تكتل الكوميسا فقد تم الاتفاق على تحرير التجارة البينية وتعزيز الكفاءة في الإنتاج داخل الكوميسا، حيث تم إطلاق الإتحاد الجمركي في 7 يونيو 2009 من قبل رؤساء الدول وحكومات هيئة الكوميسا، وتم تحديد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، حيث تُوقعَ أن يحقق الاتحاد الجمركي منافع كبيرة للمنطقة، وفي هذا الصدد فقد اعتمد مجلس وزراء الكوميسا في عام 2016 نسخة CTN المنقولة إلى النظام المنسق (HS) لعام 2017، والدول الأعضاء بصدد نقل دفاتر التعريفة الجمركية إلى HS 2017 ، مع الأخذ في الاعتبار انتقالهم إلى الكوميسا CTN/ CET، كما تضمنت الاتفاقية إزالة الحواجز غير التعريفية، فبحلول عام

2018، تم حل 98 % من الحواجز غير التعريفية المبلغ عنها منذ عام 2008، وهي تشمل: تحرير تراخيص الاستيراد، وإلغاء القيود المفروضة على النقد الأجنبي، والضرائب المفروضة على النقد الأجنبي، وحصص الاستيراد والتصدير، وحواجز الطرق، وتخفيف الإجراءات الجمركية، وتمديد أوقات فتح المراكز الحدودية، وإنشاء نقاط توقف واحدة للحدود.

كما تضمنت الاتفاقات اعتماد رخصة COMESA Carrier، ويسمح هذا الترخيص لمركبات البضائع التجارية باستخدام ترخيص واحد للعمل في جميع الدول الأعضاء، وهذا يعني أنه يمكن للمركبات التقاط الحمولات في رحلات العودة في البلدان الأخرى، وبالتالي الاستفادة الفعالة من أسطول النقل وتقليل تكلفة التجارة، بالإضافة إلى خطة ضمان العبور الجمركي الإقليمية – RCTG، وهو نظام عبور جمركي تم تطويره لتسهيل حركة البضائع تحت الأختام الجمركية في منطقة الكوميسا، وهو يوفر الأمن الجمركي المطلوب والضمان لبلدان العبور، ومن بين فوائده الرئيسية تخفيض تكلفة السندات والضمانات التي يفرضها الوكلاء.

بالإضافة لاعتماد نظام تيسير التجارة الافتراضية للكوميسا (CVTFS)، وهو نظام عبر الإنترنت يدمج أدوات تيسير التجارة الأخرى في الكوميسا (البطاقة الصفراء، RCTG ، وما إلى ذلك) في منصة واحدة، كما أنه يساعد على مراقبة البضائع على طول ممرات النقل المختلفة في المنطقة، ونظام التجارة المبسطة للكوميسا COMESA Simplified Trade Regime (COMESA-STR)، حيث طورت الكوميسا نظام التجارة المبسطة (STR)، الذي تم إطلاقه في عام 2010 مع الاعتراف بأن التجارة العابرة للحدود تشكل مكونًا مهمًا للتجارة في المنطقة، وتهدف STR إلى إضفاء الطابع الرسمي على التجارة غير الرسمية عبر الحدود (ICBT) من خلال وضع الأدوات والآليات المصممة خصيصًا لمتطلبات التجارة من صغار التجار، حيث يستهدف STR التجار الصغار الذين يستوردون و/أو يصدرون سلعًا بقيمة 2000 دولار أمريكي أو أقل، وهي مدرجة في القائمة المشتركة للمنتجات المؤهلة التي تم التفاوض عليها والاتفاق عليها بين البلدين المتجاورتين، حيث تقلل STR تكاليف التجار الصغار، وتزيد من سرعة عبور الحدود، من خلال استخدام شهادة منشأ مبسطة ووثيقة جمركية مبسطة (SCD)، بالإضافة إلى إجراءات مبسطة للتخليص الجمركي.

كما تضمنت اجراءات تيسير التجارة البينية اعتماد برنامج تيسير التجارة في منطقة البحيرات الكبرى Great Lakes Trade Facilitation Programme (GTLFP) وهو برنامج يموله البنك الدولي ويستهدف جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، والهدف من المشروع هو تسهيل التجارة عبر الحدود عن طريق زيادة القدرة على التجارة وخفض التكاليف التي يواجهها التجار، وخاصة التجار على نطاق صغير والنساء في المواقع المستهدفة في المناطق الحدودية، وقد بدأ المشروع في التنفيذ في عام 2016، بالإضافة لبرنامج التوفيق النقدي في الكوميسا، ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء منطقة نقدية مشتركة لتسهيل التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، والهدف النهائي هو تحقيق الاتحاد النقدي، ومن أجل ذلك تم تأسيس معهد الكوميسا النقدي COMESA Monetary Institute عام 2011 للقيام بجميع الأنشطة الفنية اللازمة لتعزيز برنامج الكوميسا للتعاون النقدي، بالإضافة لتفعيل منطقة التجارة الحرة الثلاثية، والتي تضم 29 دولة في ثلاث تكتلات اقتصادية إقليمية ؛ الكوميسا ، مجتمع شرق إفريقيا (EAC) وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)، وتم إنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية لمعالجة بعض التناقضات والتكاليف في التكامل الإقليمي الناجمة عن تداخل عضوية

الدول في المنظمات الإقليمية الثلاث، كما تم توقيع مذكرات التفاهم مع مجتمع شرق إفريقيا (EAC) ، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) ، ولجنة المحيط الهندي (IOC) بحيث وافقت هذه المنظمات على اعتماد وتنفيذ برنامج تحرير وتيسير التجارة في الكوميسا.

بالإضافة لما سبق تضمنت اجراءات تيسير التجارة البينية تفعيل غرفة التسويات COMESA Clearing House، والتي تم إنشائها وفقًا للمادة 73 من معاهدة الكوميسا لتيسير تسوية مدفوعات التجارة والخدمات بين الدول الأعضاء، إذ إنه يمكّن للدول الأعضاء استخدام العملات المحلية في تجارتها داخل الكوميسا، وعلى الرغم من أن غرفة المقاصة كانت تستخدم بشكل كبير في الثمانينيات وأوائل التسعينيات عندما فرضت معظم الدول الأعضاء ضوابط صارمة على الصرف، إلا أنه تتم إعادة هيكلتها لتمكين مدفوعات التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي في بيئة السوق المحررة الجديدة، بعد ذلك، قدمت غرفة المقاصة نظام الدفع والتسوية الإقليمي (REPSS) الذي تم تصميمه للسماح للدول الأعضاء بتحويل الأموال بشكل أكثر كفاءة وفعالية داخل المنطقة، والهدف من نظام الدفع هو تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة التجارة الإقليمية البينية، و زيادة القدرة على تمكين المستوردين والمصدرين من تسوية واستلام مدفوعات السلع والخدمات من خلال منصة فعالة من حيث التكلفة، ويقع مركز مقاصة الكوميسا في زيمبابوي.

بالإضافة لتفعيل دور كل من بنك التجارة والتنمية Trade and Development Bank (بنك PTA سابقًا)، والذي تتمثل أهدافه في تمويل وتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، ولجنة منافسة الكوميسا COMESA Competition Commission، والتي بدأت عملياتها في 14 يناير 2013، وهي هيئة إقليمية تأسست بموجب المادة 6 من لوائح الكوميسا للمنافسة، من أجل ضمان التنافس العادل والشفافية في المنطقة، وتعد لجنة المنافسة في الكوميسا أول هيئة إقليمية للمنافسة في إفريقيا والثانية في العالم بعد هيئة المنافسة الأوروبية، وهي مكلفة بتطبيق اللوائح لتقييم المعاملات العابرة للحدود، مما يقلل من عبء وتكلفة ممارسة الأعمال التجارية في المنطقة، وتلعب اللجنة أيضًا دورًا دعويًا في التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالممارسات التجارية المنافية للمنافسة وغيرها من الممارسات التجارية غير العادلة (Common Market for Eastern & Southern Africa, 2018).

وقد تناولت العديد من الدراسات تحليل علاقات مصر مع تكتل الكوميسا، فقد أوضحت دراسة فيصل وغانم (2024) تحليل التكامل التنموي في أفريقيا وذلك لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وقياس كفاءة الدول الإفريقية في ضوء الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحديد الدول ذات الكفاءة العالية في هذه المجالات، وتلك التي تحتاج إلى التحسين، وقد قدمت النتائج نظرة شاملة للتنمية المستدامة في أفريقيا، وإمكانية تكامل مصر والبلدان ذات الكفاءة المرتفعة في كل بعد مع الدول الأخرى، ودراسة عبد اللطيف (2023) والتي هدفت إلي تقصي الدور الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة لقارة إفريقيا، ومدي جدواها علي الاقتصاد الافريقي والمصري، وقد توصلت الدراسة إلي أن هناك تحديات تعرقل من التكامل الإقليمي، وأنه مع الاخذ بالتوصيات والحلول المقترحة لمجابهة تلك التحديات فمن المتوقع أن تُسهم هذه المنطقة الاقتصادية في تعزيز النمو الاقتصادي لدول القارة، وذلك عبر المساهمة في الحد من معدلات الفقر، فضلا عن تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية على عدة مستويات، مع تراجع تكاليف الشحن، والحواجز

الجمركية والتجارية، ومن ثم تصاعد درجة الانفتاح الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للقارة.

كما عرضت دراسة مندور وأخرون (2018) أثر اتفاقية الكوميسا علي التنمية الاقتصادية والبيئة في مصر باستخدام المنهج القياسي، حيث توصل الباحثون من خلال دراستهم لمتغيرات البحث الإحصائية إلى وجود علاقة ارتباط قوية جدا بين مؤشر التنمية البشرية لمصر وعضوية الكوميسا، وهذا يؤكد الأثر الإيجابي للكوميسا على التنمية البشرية في مصر، في حين توصلت دراسة سالمان والشافعي (2023) والتي هدفت إلى تحليل وقياس أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري المصري، إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من حجم الناتج المحلي الإجمالي لمصر وأثر الاتفاقية وبين الميزان التجاري لمصر، حيث أنه بتوقيع الاتفاقية كان هناك تأثير إيجابي على الميزان التجاري لمصر، بينما كان هناك تأثير سلبى ومعنوي للمسافة على الميزان التجاري المصري، في حين أوضحت دراسة أحمد (2020) الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية بين مصر وتلك الدول، وكيفية الاستفادة من الانضمام لها، حيث اعتمد البحث على أسلوب التحليل الاحصائي الوصفي، والكمي، وذلك خلال الفترة (2004-2019)، حيث اتضح من تقدير نموذج الجاذبية الأساسي للصادرات الزراعية المصرية للدول موضع الدراسة، أن نحو 71 %من التغيرات الحادثة في صادرات مصر الزراعية ترجع لتغيرات الناتج المحلى الإجمالي لتلك الدول، وقد أوصت الدراسة على أهمية تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق بين الدول الأعضاء بتكتل الكوميسا، والتعاون في خلق المناخ المناسب للاستثمار المحلي والأجنبي.

كما تناولت دراسة عبد الله وآخرون (2018) دراسة تطور التبادل التجاري للسلع الزراعية بين مصر ودول الكوميسا، للتعرف على أهم الشركاء التجاريين لمصر من دول التكتل، والتوزيع السلعي للتجارة البينية، وذلك لتحليل عملية احلال السلع الزراعية التي يتم تصديرها او استيرادها من خارج الكوميسا، لتحديد أسباب ضعف التبادل التجاري بين مصر و دول الكوميسا، والتي تحد من تحقيق معدلات النمو المرجوة في ظل الميزة التفضيلية المتاحة لدول التكتل، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات التبادل التجاري الزراعي بين مصر و دول الكوميسا بالاعتماد على المنهج الوصفي والكمي، حيث توصلت الدراسة إلى وجود تنوع نسبي في تجارة مصر الدولية مع دول التكتل، حيث مثلت تجارة مصر الزراعية مع دول التكتل حوالي 6.3% من إجمالي تجارتها الزراعية .

في حين هدفت دراسة النوى وآخرون (2022) إلى معرفة مدى مساهمة تكتل الكوميسا في تطوير التجارة البينية للدول الأعضاء عن طريق إجراء دراسة تحليلية لتطور التجارة خلال الفترة 1991: 2021، وتوصلت الدراسة إلى أن الكوميسا تعاني من معوقات سياسية وأخرى اقتصادية تعيق من نشاطها التجاري، فعلى الرغم من نمو حجم التجارة البينية لدول الكوميسا من سنة إلى أخرى، لكنها لا زالت ضعيفة مقارنة بإجمالي التجارة، مما يستوجب العمل على تحرير التجارة، وتطوير الهيكل الإنتاجي للدول الأعضاء في التكتل

ومن هنا تتضح أهمية هذه الدراسة حيث تستهدف التركيز على تقييم تجربة مصر مع تكتل الكوميسا، من خلال تحليل هيكل التجارة الخارجية لمصر والكوميسا بصفة عامة مع العالم الخارجي سلعياً وجغرافياً، ومن ثم تحليل التجارة البينية لمصر مع دول التكتل لقياس مجموعة من مؤشرات التنافسية التجارية بالتطبيق على بيانات

الفترة 1997: 2022 لتقييم مدى تكامل مصر مع دول التكتل، وبالتالي تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- المنهجية المستخدمة للتقييم، وتحليل البيانات
- الفترة الزمنية التي تشتملها عملية التقييم
- تقييم انعكاس التكامل المشترك على هيكل التجارة البينية بالتركيز على مصر.

(3) مؤشرات الأداء الاقتصادي لتكتل الكوميسا

من حيث معدلات النمو الاقتصادي فقد حققت منطقة الكوميسا متوسط معدل نمو بلغ 6.1% عام 2013، بعد أن كان 5.5% في عام 2012 مما يدل علي قدرة المنطقة على التكيف مع الرياح المعاكسة العالمية والإقليمية، ورغم تباين معدلات النمو خلال تلك الفترة إلا أنها استطاعت تحقيق معدل نمو ملحوظ من خلال الاستفادة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية نسبياً، وعلاقات التجارة والاستثمار مع الاقتصادات الناشئة، وزيادة الطلب المحلي، مع التقدم وزيادة دخول المستهلكين، والإنفاق العام على البنية التحتية، وتحسين الإدارة الاقتصادية التي تدعم استقرار الاقتصاد الكلي وتُحسن بيئة الاستثمار في العديد من البلدان في المنطقة، ويعزي الانخفاض الإقليمي الطفيف في النمو الاقتصادي خلال الفترة لتباطؤ معدلات النمو العالمي والتي أثرت بشكل خاص على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات المالية والسياحة (International Monetary Fund, 2014)، إلا أن هذا النمو عاود التباطؤ بشكل طفيف في عام 2016 ليبلغ 4.7% بدلاً من 6.1 % في عام 2015، في حين بلغ 5.2% في عام 2017، كما تزايد إجمالي الناتج خلال عام 2018 ليبلغ حوالي 1003.8مليار دولار، في حين بلغ حوالي 1137.3 مليار دولار عام 2023، ويوضح الشكل التالي الناتج المحلي الإجمالي داخل تكتل الكوميسا، ويعكس الوضع النسبي للاقتصاد المصري، فمصر تعد أكبر اقتصاديات المنطقة من حيث الناتج، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمصر عام 2023 حوالى 395.9 مليار دولار، بنسبة بلغت 34.8% مما يعكس كبر حجم مصر النسبي داخل الاتحاد.

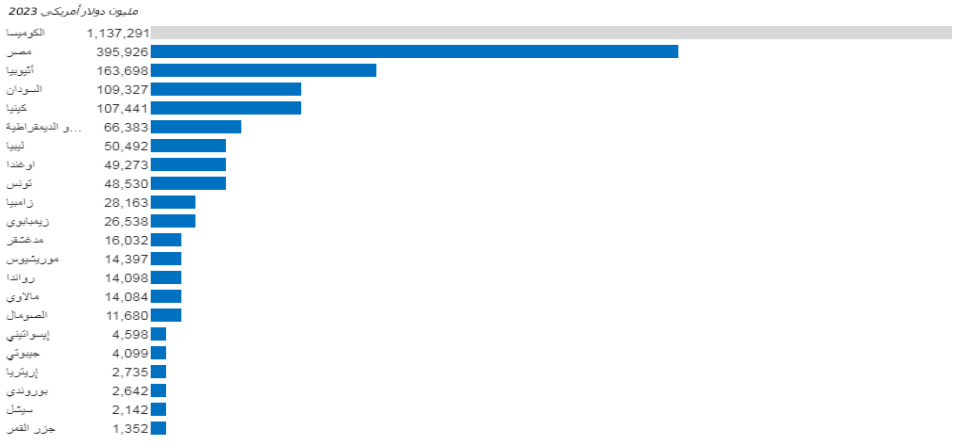

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي عام 2023 لدول الكوميسا

/Source: comstat, https://comesa.opendataforafrica.org

وقد كانت الأسباب الرئيسية لتباطؤ نمو التكتل عام 2016 هي الظروف الاقتصادية العالمية الضعيفة، و أسعار السلع الأساسية والظروف الجوية السيئة (الجفاف)، إلا أنه على الرغم من تباطؤ معدلات نمو التكتل، ظلت المنطقة الأسرع نمواً في العالم، مدعومة باسترداد أسعار السلع الأساسية وزيادة الطلب المحلي في عامي 2016 و 2017، وكانت عدة بلدان في الكوميسا، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا ورواندا من بين أسرع الدول نمواً في العالم بمعدل نمو يتراوح بين 5٪ و 10٪.، وذلك أثر تباطؤ معدلات النمو في الصين، والتي تُعد من أهم الدول المستوردة للسلع الزراعية من دول التكتل (البنك الإفريقي للتنمية ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، ACP وتوقعات الاقتصاد الأفريقي 2017)، وبالفعل استطاع التكتل زيادة معدلات النمو الاقتصادي الخاصة به خلال العام التالي لتبلغ 6% عام 2018، إلا أنها سرعان ما انخفضت خلال السنوات التالية بسبب جائحة الكورونا، والتي أدت إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي عام 2020 ، ليبلغ معدل النمو الاقتصادي داخل التكتل حوالي 0.6% خلال هذا العام، بعدما بلغ حوالي 5.2% عام 2019، إلا أنه عاود الانتعاش في السنة التالية ليبغ 5.9% عام 2021، تلى ذلك انخفاض في معدلات النمو لعام 2022 لتبلغ 4.8% بسبب الظروف الجيوسياسية والحرب الروسية الأوكرانية (Common Market for Eastern & Southern Africa, 2022).

أما فيما يتعلق بمعدلات نمو الاقتصاد المصري فقد اتخذ نفس المسار، ليعكس أثر التغيرات العالمية على الاقتصاد المصري وتأثره بها، حيث تراجع معدل نمو الاقتصاد المصري من حوالي 5.6% عام 2019 ليبلغ 2% عام 2020، إلا أنه تزايد في العام التالي ليبلغ 3.3%، تلي ذلك زيادته ليبلغ 6.6% عام 2022، إلا أنه انخفض بعد ذلك ليبلغ 3.8% عام 2023، وذلك كانعكاس للصدمات الخارجية المتتالية، والسياسات الانكماشية التي انتهجتها الدولة في محاولتها لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. (وزارة التخطيط الاقتصادي، 2023)

أما فيما يتعلق بالتطورات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل التكتل فمن الملاحظ أنها اتخذت نفس مسار معدلات النمو الاقتصادي حيث تزايدت في البداية لتبلغ 21.5 مليار دولار عام 2018 مقارنةً بحوالي 20.2 مليار دولار، إلا أنها انخفضت عقب جائحة الكورونا لتبلغ 15 مليار دولار عام 2020 بمعدل نمو بلغ حوالي - 28.6 %، إلا أن حجم الاستثمارات تزايد خلال السنوات التالية ليبلغ 23 مليار دولار عام 2022، بمعدل نمو بلغ 52% مقارنةً بعام 2020، وقد واصلت هذه الاستثمارات تزايدها لتبلغ 24 مليار دولار خلال عام 2024، وباستعراض تطور الاستثمارات الأجنبية في مصر فمن الملاحظ تذبذبها خلال هذه الفترة، وإن كانت قد مالت للتزايد حتى عام 2019 حيث بلغت حوالي 9 مليار دولار أمريكي، إلا أنها انخفضت عقب جائحة كورونا لتبلغ حوالي 5.85 مليار دولار عام 2020 بمعدل نمو بلغ حوالي - 35.1 %، وواصلت انخفاضها في العام التالي لتبلغ 5.12 مليار دولار إلا أنها عاودت التزايد بعد ذلك لتبلغ 11.4مليار دولار عام 2022، أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات؛ فقد ظل قطاع البترول هو المتلقي الأكبر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، فخلال الفترة 2020/ 2021 بلغت حصة التدفقات إلى قطاع البترول 8.36%، بينما بلغت حصة الفترة 2019/ 2020 حوالي 4.52% بانخفاض 6.15 نقطة مئوية، أما القطاعات الأخرى التي حظيت بحصص ملحوظة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت قطاع الخدمات بنسبة 3.35% وقطاع التصنيع بنسبة 5.16%.

(4) تجارة التكتل السلعية

(4-1) مؤشرات التجارة الخارجية الخاصة بدول التكتل

من الملاحظ انخفاض تجارة الكوميسا مع بقية دول العالم بنسبة 4 % من 295 مليار دولار في عام 2012 إلي 283مليار دولار في عام 2013، كما انخفضت إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة من 125 مليار دولار في عام 2012 إلى 113 مليار دولار في عام 2013، في حين ظلت الواردات عند نفس المستوى حوالي 170 مليار دولار في عام 2013، وربما يعود انخفاض الصادرات خلال هذه الفترة إلى تراجع صادرات ليبيا من النفط بسبب الأزمة السياسية الداخلية في البلاد، وفيما يتعلق بالصادرات فقد كانت الدول الأعضاء التي سجلت نموا إيجابيا ملحوظا في عام 2013 هي جيبوتي، والسودان، وإثيوبيا، ومدغشقر، ورواندا. غير أن بعض الدول الأعضاء شهدت انخفاضاً ملحوظاً في صادراتها وهي إريتريا، وجزر القمر، وليبيا، وبوروندي، وسيشيل. وسجلت أغلبية الدول الأعضاء نموا إيجابيا في تجارة الكوميسا العالمية في عام 2013 باستثناء جيبوتي ومصر وإثيوبيا وجزر القمر وسيشيل وملاوي وكينيا. (Common Market for Eastern & Southern Africa, 2014)

كما انخفضت التجارة العالمية للكوميسا في عام 2016 بنسبة 8 % من 255 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 235 مليار دولار أمريكي، إلا أنه ارتفع إلى 309.6 مليار دولار أمريكي عام 2018، مما يعكس احتمالات النمو التجاري للتكتل، وإن كانت الواردات تمثل النسبة الأكبر من هذه الزيادة 63.4%، حيث انخفض إجمالي الصادرات بنسبة 7 % من 76 مليار دولار أمريكي في عام 2015، إلى 71 مليار دولار أمريكي في عام 2016، إلا أنها تزايدت لتبلغ 113.459 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وانخفضت الواردات بنسبة 8 % من 179 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 165 مليار دولار أمريكي في عام 2016، إلا أنها عاودت التزايد في السنوات التالية لتبلغ 196.145 مليار دولار أمريكي في عام 2018، ويعزى انخفاض الصادرات العالمية للكوميسا بشكل رئيسي خلال السنوات الماضية إلى الانخفاض في قيم الصادرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا، التي انخفضت صادراتها مجتمعة بمقدار 7 مليارات دولار أمريكي في عام 2016، وبالمثل ، يعزى انخفاض الواردات العالمية خلال نفس الفترة إلى مساهمات جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وليبيا، مما أدى إلى انخفاض الواردات بمقدار دولار 13 مليار أمريكي، ويوضح الشكل أدناه أداء التجارة العالمية للكوميسا خلال الفترة 2007 - 2016.

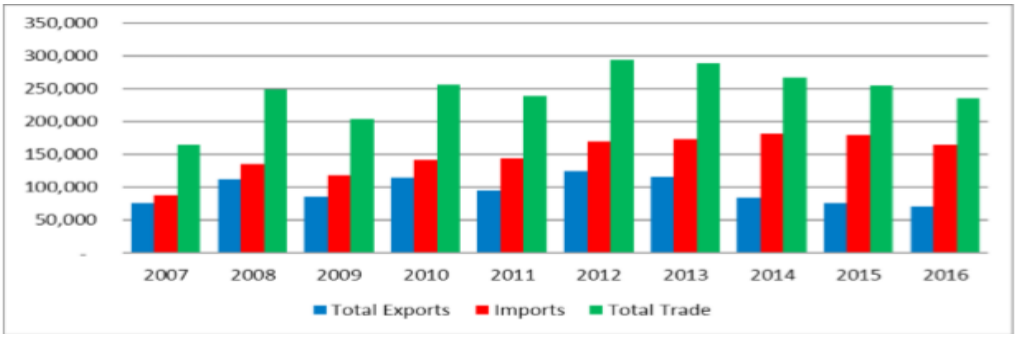

شكل 2: تطور أداء التجارة العالمية للكوميسا خلال الفترة 2007 - 2016

Source: COMSTAT Database and UN COMTRADE

وفي خضم هذا التراجع، كانت البلدان التي سجلت نمواً إيجابياً ملحوظاً في صادراتها العالمية لعام 2016 هي جيبوتي (204 %) وجزر القمر (109%) وأوغندا ومدغشقر (10%) والسودان (8%) وبوروندي (6%). فيما يتعلق بالواردات، كانت بلدان الكوميسا الوحيدة التي سجلت نموًا في وارداتها العالمية لعام 2016 هي سيشيل (62 %) وجيبوتي (57 %) والسودان (2 %) وإثيوبيا (1 %). في عام 2016، كانت سوازيلند هي الدولة الوحيدة التي سجلت شروط تجارة مواتية (ToT) مع العالم في منطقة الكوميسا بنسبة 1.2، في حين كان لدى بقية دول الكوميسا شروط تجارة غير مواتية مع العالم.

أما فيما يتعلق بحجم تجارة الكوميسا عام 2018، فكما يلاحظ من الشكل التالي، فقد بلغ إجمالي التجارة 309.604 مليار دولار، مثلت مصر النصيب الأكبر منها بنسبة بلغت 32.4 % ، تليها كل من تونس و الكونغو، فيما كانت جزر القمر هي الأقل من حيث النصيب النسبي من تجارة التكتل، كما كان لمصر مركز الصدارة في جانبي التجارة الصادرات والواردات، واللتان بلغ نصيبهما النسبي على التوالي 24.5%، 37%، مما يعكس وضع مصر النسبي داخل التكتل، وعلى الرغم من تحسن مؤشرات التجارة الدولية للتكتل بمعدل طفيف خلال العام التالي، ولعل السبب في ذلك هو تراجع صادرات الكوميسا بمعدل بلغ -3.2%، إلا أن التراجع في حجم التجارة العالمية عقب جائحة الكورونا قد انعكس على تراجع حجم التجارة الدولية للتكتل عام 2020 حيث تراجعت الصادرات بحوالي -19.1%، والواردات بحوالي 46.2%، مما أدى إلى التراجع الإجمالي في التجارة الدولية بمعدل بلغ -36.5%، وعلى الرغم من هذا التراجع ظلت مصر ذات النصيب الأكبر من الصادرات الدولية لتكتل الكوميسا حيث استحوذت على حوالي 26.7% من إجمالي صادرات التكتل، يليها كل من الكونغو وتونس بمعدل بلغ 14%، 13.8%، على التوالي، وعلى جانب الواردات استحوذت مصر أيضاً على النصيب الأكبر من الواردات الدولية لتكتل الكوميسا حيث استحوذت على حوالي 50.1% من إجمالي واردات التكتل، يليها كل من كينيا وأثيوبيا وليبيا بمعدل بلغ 13.7%، 11.84%، 11.8% على التوالي، وقد انعكست هذه المعدلات على استحواذ مصر تليها كل من كينيا وليبيا والكونغو على النصيب الأكبر من التجارة الدولية لتكتل الكوميسا بنسبة بلغت حوالي 69.7% ، وبالفعل استطاع التكتل التعافي من تأثيرات الكورونا في السنوات التالية، حيث بلغت معدلات النمو لكل من الصادرات والواردات وإجمالي التجارة على التوالي خلال عام 2021 حوالي 56%، 89.5%، 74.4%، واستمر هذا النمو في العام التالي 2022 بمعدلات بلغت 30.5%، 18.5%، 23% على التوالي، وعلى الرغم من استحواذ مصر على المركز الأول فيما يتعلق بالواردات وإجمالي التجارة، إلا أنها احتلت المركز الثاني فيما يتعلق بجانب الصادرات، حيث احتلت ليبيا المركز الأول، في حين بلغت حصتهما معاً حوالي 53.2% من إجمالي الصادرات، أما فيما يتعلق بجانب الواردات فقد استحوذت مصر وحدها على حوالي 34.9% من إجمالي واردات التكتل، مما انعكس على استحواذها على حوالي 30.8% من إجمالي التجارة .

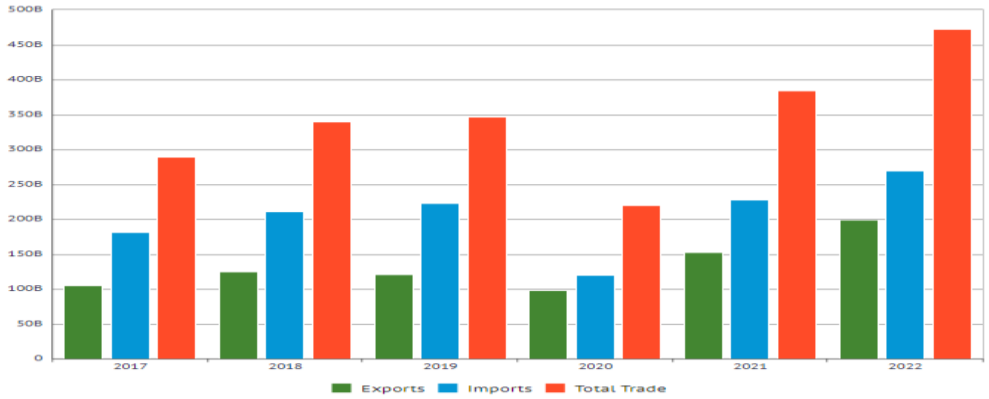

شكل 3: تطور أداء التجارة العالمية للكوميسا خلال الفترة 2017 - 2022

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات comstat

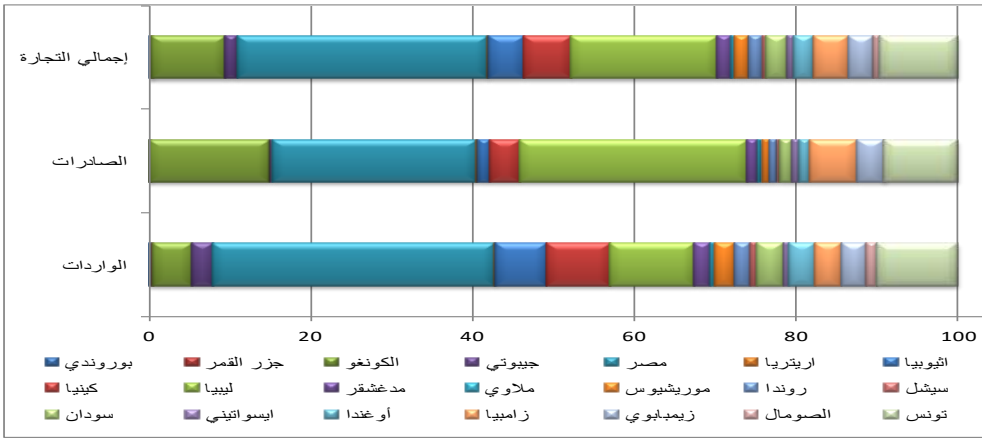

شكل 4: النصيب النسبي للتجارة الخارجية لدول تكتل الكوميسا عام 2022

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات comstat

(4- 2) التوزيع السلعي للتجارة الخارجية لمصروتكتل الكوميسا

بالتطرق إلى التوزيع السلعي لتكتل الكوميسا فمن المُلاحظ تركز صادرات دول الكوميسا في تصدير الوقود الأحفوري ومواد التشحيم والمواد ذات الصلة والتي استحوذت على 51% عام 2022، يليها المواد الكيميائية والمواد ذات الصلة، والتي استحوذت على حوالي 15%، تلاهما صادرات الأغذية والحيوانات الحية والتي بلغت نسبتها حوالي 12%، أما فيما يتعلق بالهيكل السلعي للصادرات المصرية إلى العالم الخارجي فقد تشابه مع الهيكل الخارجي لدول الكوميسا، ولعل السبب في ذلك هو استحواذ مصر على ما يزيد عن 30% من حجم التجارة الخارجية للتكتل، وتركز التجارة الخارجية للتكتل في كل من مصر وليبيا كما أوضحنا مسبقاً، وإن كان الوزن النسبي للقطاعات التصديرية اختلف لتمثل هذه القطاعات حوالي 45%، 23%، 16% على التوالي، في حين تركزت واردات الكوميسا في المواد الكيميائية، المواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود بنسبة بلغت على التوالي 25%، 22%، أما فيما يتعلق بواردات التكتل من السلع الغذائية والحيوانات الحية فلم تتخطى 9%،

وبالتطرق إلى التوزيع النسبي للواردات المصرية فقد اتخذت السلع نفس الأهمية النسبية بنسبة بلغت 26%، 25% على التوالي، في حين مثل السلع الغذائية حوالي 15% من الواردات المصرية، ولعل ما سبق يعكس تركز الميزة النسبية لمصر ودول التكتل في انتاج كل من الوقود الأحفوري والمواد الكيميائية والسلع الغذائية والحيوانات الحية، كما يعكس تشابه المزايا النسبية للدول داخل التكتل بما ينعكس على حجم التجارة البينية بين دول التكتل وتزايد معدل التجارة داخل القطاع فيما بينها (intra-industry trade index (IITI، وبما ينعكس على عدم تأثير انضمام مصر إلى التكتل على التوزيع الدولي لتجارتها الخارجية وهو ما سيتم استعراضه فيما يلي.

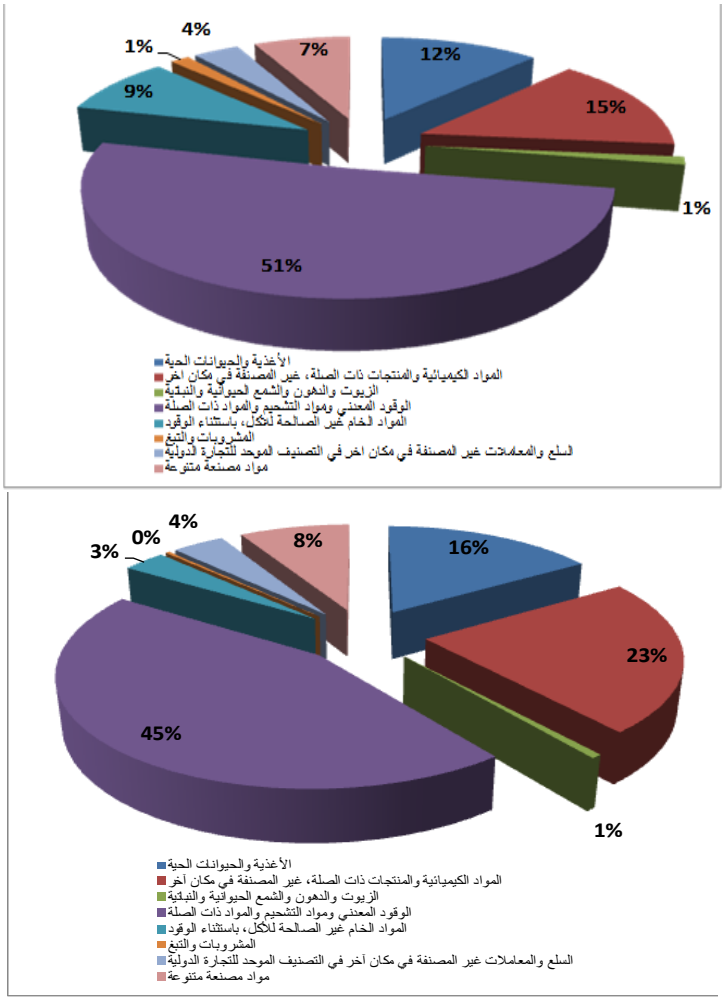

شكل5- A: التوزيع السلعي لصادرات مصرودول الكوميسا

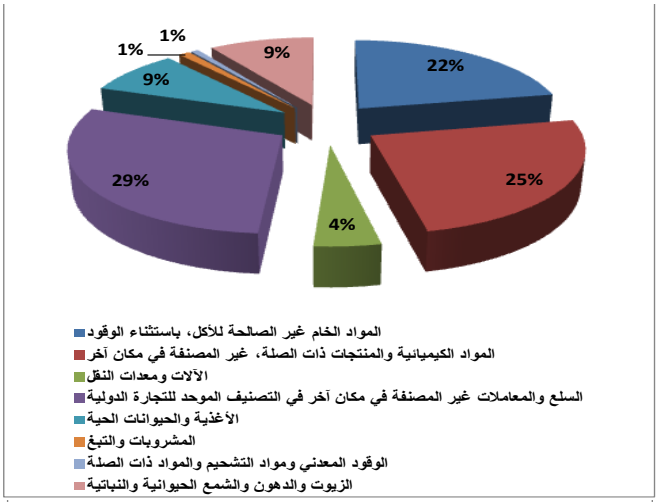

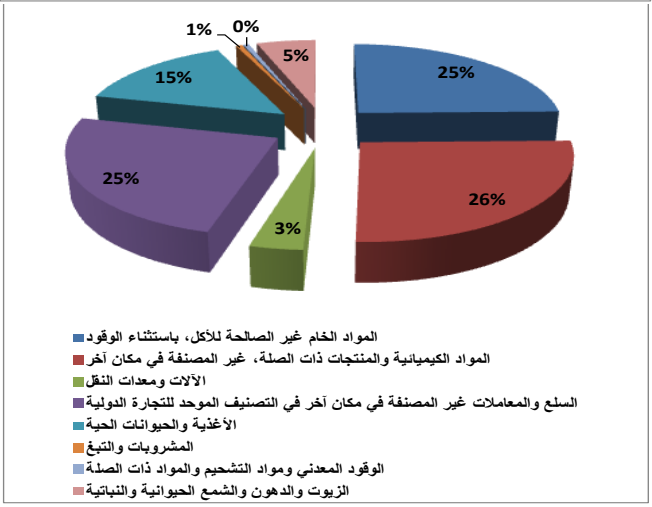

شكل 5- B: التوزيع السلعي لواردات مصرودول الكوميسا

شكل 5: هيكل التجارة السلعية لمصرودول الكوميسا عام 2022

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات comstat

(3-4) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لتكتل الكوميسا

بالنظر إلى أسواق التصدير الرئيسية للمنتجات المصدرة من الكوميسا، فإن الاتحاد الأوروبي يشغل المرتبة الاولي، حيث بلغت إجمالي وارداته من الكوميسا 42 مليار دولار عام 2013، وشكلت وارداته 38 % من إجمالي صادرات الكوميسا، ومع ذلك حدث انخفاضاً بنسبة 21% من 53 مليار دولار سُجِلت في عام 2012 والصادرات الرئيسية إلى الاتحاد الأوروبي تتمثل في زيوت النفط والغاز الطبيعي والنحاس المكرر، اما الصادرات الرئيسية إلى الصين فقد شملت النفط، والمنتجات النفطية، والخامات والمعادن، وهي في الترتيب الثاني بعد الاتحاد الأوروبي حيث بلغت قيمة وارداتها من الكوميسا 11.8 مليار دولار عام 2013، بانخفاض قدره 4 % عن 12.3 مليار دولار قيمة الصادرات في العام السابق، وجاءت منطقة الكوميسا في المرتبة الثالثة حيث بلغت قيمة الصادرات داخل

الكوميسا 9.9 مليار دولار أمريكي، مسجلة زيادة بنسبة 6.5 % عن عام 2012، و 9 % من إجمالي صادرات الكوميسا، وعلى جانب الواردات، احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى كمصدر رئيسي للواردات الي منطقة الكوميسا، وتشمل صادراته بشكل رئيسي السلع المصنعة والتي حققت زيادة طفيفة من 43 مليار دولار عام 2012 إلى 44 مليار دولار عام 2013، وشكلت هذه الواردات 26 % من الواردات العالمية للكوميسا في عام 2013، وإلي جانب الاتحاد الاوروبي كمصدر رئيسي لواردات الكوميسا تظهر الصين وجنوب أفريقيا ومنطقة الكوميسا والهند بهذا الترتيب(Common Market for Eastern and Southern Africa, 2014؛ حسين، 2018).

إلا أن تجارة الكوميسا تراجعت مع الاتحاد الأوروبي، وذلك من حوالى 21 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 17 مليار دولار أمريكي في عام 2016، وقد أدى هذا الانخفاض إلى انخفاض حصتها في السوق من 26 % في عام 2015 إلى 24% في عام 2016، ومن أهم منتجات التصدير إلى الاتحاد الأوروبي عن هذا العام الزيوت البترولية والزيوت التي تم الحصول عليها من المعادن البيتومينية والنفط الخام والغاز الطبيعي التي تصدرها ليبيا ومصر بشكل أساسي، في حين احتلت المرتبة الثانية في سوق التصدير الرئيسي لمنتجات الكوميسا لهذا العام الإمارات العربية المتحدة والتي بلغت وارداتها من التكتل حوالى 9 مليار دولار عام 2016، حيث ساهمت صادرات الذهب إلى الإمارات بدرجة كبيرة في هذا المستوى من الصادرات، والتي بلغت قيمتها 6 مليار دولار عام 2016، مقارنة بحوالي 183 مليون دولار عام 2015 بزيادة قدرها 3033 %، في حين بلغت التجارة البينية للتكتل 11% من إجمالي صادرات الكوميسا في عام 2016، و بلغت الصادرات لدولة الصين 5.6 مليار دولار، بما يمثل حصة سوقية تبلغ 8%، وبلغت قيمة الصادرات لدولة جنوب إفريقيا 4.3 مليار دولار، بما يمثل 6%. (Common Market for Eastern & Southern Africa, 2017)

وقد ظل الاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي لتكتل الكوميسا، حيث تزايدت صادرات الكوميسا إلى الاتحاد الأوروبي من حوالي 31.5 مليار دولار عام 2017 إلى حوالي 58.6 مليار دولار عام 2022، ليستحوذ الاتحاد على حوالي 46.12% من صادرات الكوميسا للعالم الخارجي، وإن كان حجم الصادرات قد تراجع خلال عام 2020 بسبب جائحة الكورونا لتبلغ حوالي 23.9 مليار دولار بنسبة 36.54%، إلا أنها عاودت التزايد بعد ذلك، في حين احتل تكتل السادك المركز الثاني خلال هذه الفترة حيث تزايدت وارداته من دول الكوميسا من حوالي 14.7 مليار دولار عام 2017 إلي حوالي 17.6 مليار دولار عام 2022 بنسبة بلغت 13.84% من صادرات الكوميسا ليتراجع إلى المركز الثالث خلال هذا العام، حيث عاودت الصين احتلالها للمركز الثاني ضمن أهم الشركاء التجاريين لدول الكوميسا منذ عام 2021، بنسبة بلغت حوالي 18.93% من صادرات دول الكوميسا، في حين احتلت التجارة البينية داخل تكتل الكوميسا بمتوسط بلغ حوالي 10.58% خلال الفترة من 2017 وحتى عام 2022، أما فيما يتعلق بتوزيع صادرات الكوميسا الجغرافي فيما بين الدول فقد احتلت دولة الصين المركز الأول بنسبة بلغت حوالي 11.9% عام 2022، تليها دولة إيطاليا بالمركز الثاني بنسبة بلغت 8.2%، تلتها كل من أسبانيا وجنوب أفريقيا بنسب بلغت على التوالي حوالي 4.12%، 4.11%.

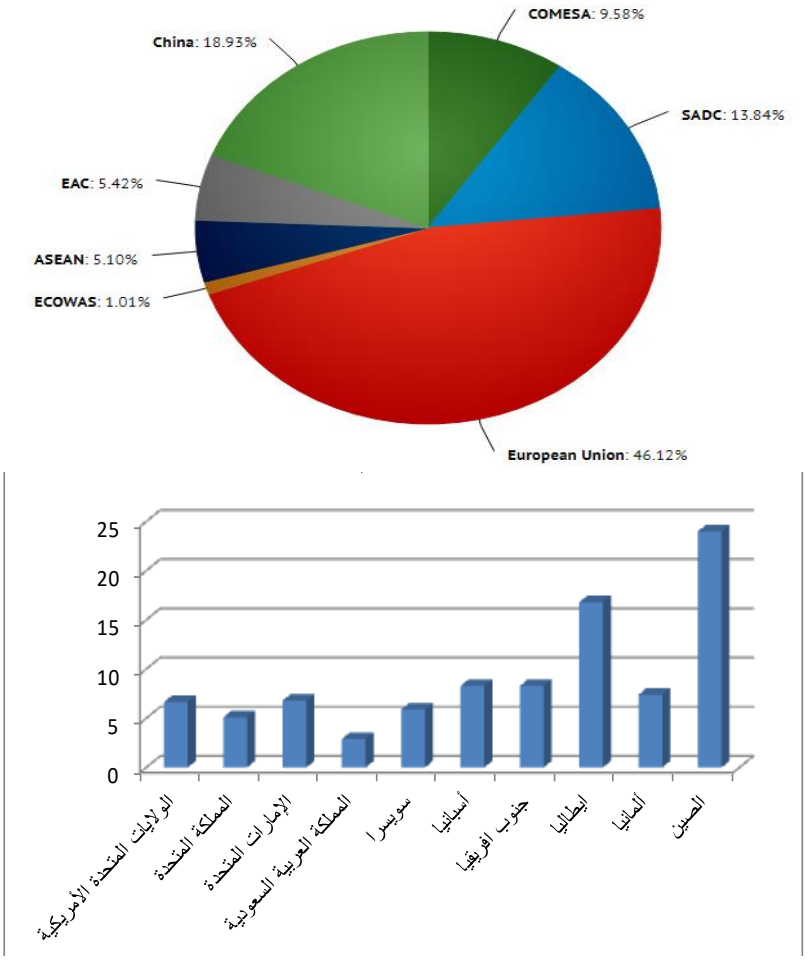

شكل 6: أهم الشركاء التجاريين لتكتل الكوميسا جانب الصادرات عام 2022

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات comstat

على جانب الاستيراد، ظل هيكل التجارة كما هو بالنسبة لمصادر الواردات الرئيسية في منطقة الكوميسا، والتي تشابهت مع جانب الصادرات، حيث استحوذ الاتحاد الأوروبي على النسبة الأكبر من واردات دول الكوميسا بنسبة بلغت حوالي 34.96% تلاه كل من الصين 31.21% وتكتل السادك 12.72%، في حين احتلت التجارة البينية المركز الرابع بنسبة بلغت حوالي 9.16%، أما فيما يتعلق بتوزيع الواردات فيما بين الدول فقد أحتلت كل من دولة الإمارات العربية وجنوب إفريقيا المركز الثاني والثالث على التوالي بعد دولة الصين بنسبة بلغت حوالي 4.5%، 4.3% من إجمالي واردات التكتل خلال هذا العام .

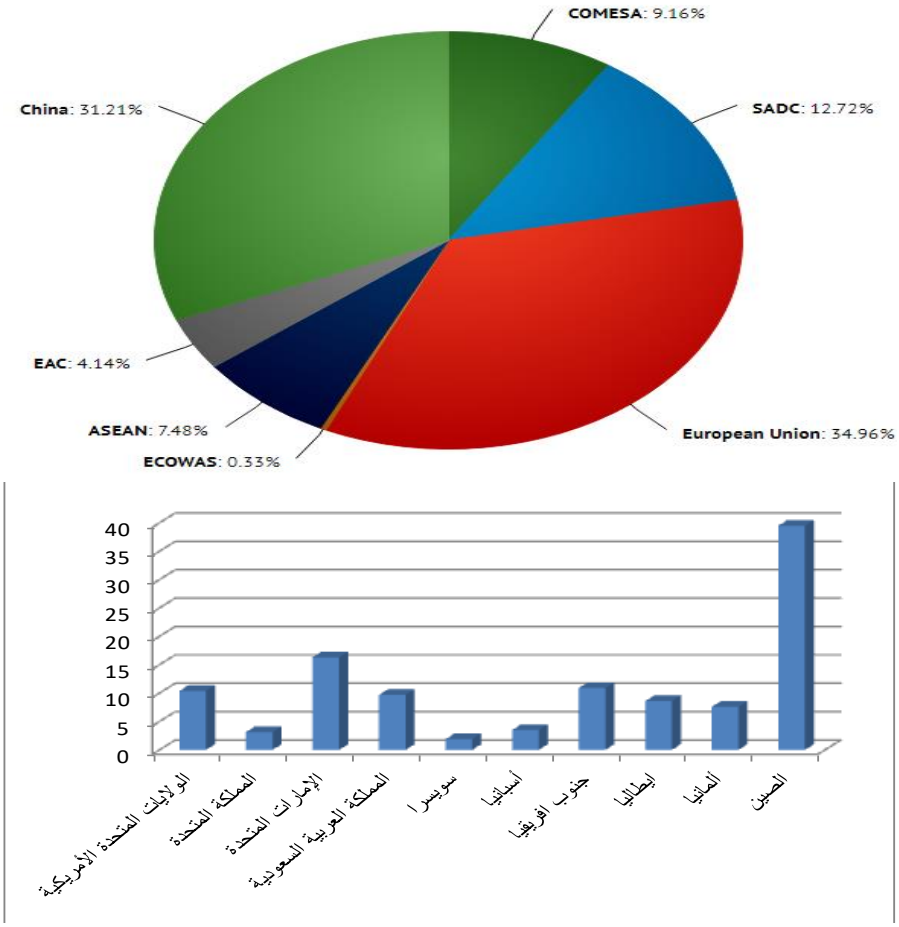

شكل 7: أهم الشركاء التجاريين لتكتل الكوميسا جانب الواردات

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات comstat

(5) التجارة البينية بدول الكوميسا

تتصف التجارة الخارجية لدول الكوميسا باعتمادها على السوق الخارجي في تأمين الجزء الأكبر من احتياجاتها من السلع الغذائية ومن ثم فإن التجارة البينية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي التجارة الخارجية لدول تجمع الكوميسا ويرجع ذلك إلى محدودية التكامل التجاري بين الدول الأعضاء وتشابه الهياكل الإنتاجية (Khandelwal, 2004)، ولعل الهدف من منطقة التجارة الحرة التي تم إنشائها عام 2000 هو دعم وزيادة حجم التجارة البينية لمجموعة الكوميسا وإعطاء المنتجات الإقليمية لهذا التجمع ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة الواردات من خارج دول التكتل وتبعا لإحصائيات الكوميسا فقد شهدت التجارة البينية معدلات نمو سنوية بلغت 7% في المتوسط منذ البدء في إنشا منطقة التجارة الحرة عام 2000. (أبو العينين، 2007)

(5-1) تطور التجارة البينية بدول الكوميسا

حيث استمرت نسبة التجارة البينية للكوميسا كنسبه من إجمالي تجارة الكوميسا تزداد بشكل بطيء من 5 % في عام 2004، إلى 7% في عام 2013، وبالنظر إلى التجارة البينية لتكتل الكوميسا خلال عام 2013 نمت التجارة بين بلدان الكوميسا بنسبة تزيد عن 8 % من 19.3 مليار دولار أمريكي لعام 2012 إلى 20.9 مليار دولار أمريكي لعام 2013، وكانت الدول المساهمة في هذا النمو الإقليمي هي الدول الأعضاء التالية: سوازيلندا، مدغشقر، جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وبوروندي وجزر القمر.

وفي عام 2013، نمت صادرات وواردات سوازيلندا داخل الكوميسا بنسبة 177 % و 165 % على التوالي، وبالمثل، ارتفعت الصادرات والواردات لمدغشقر بنسبة 77% و5% على التوالي، بينما ارتفعت صادرات وواردات الكونغو الديمقراطية بنسبة 41 % و49 % على التوالي كما سجلت مصر أكبر حصة صادرات بنسبة 24 % لعام 2013، ومع ذلك، كان هذا انخفاضا عن حصة العام الماضي البالغة 27 %، أما زامبيا فقد احتلت موقع كينيا في المرتبة الثانية، واصبحت كينيا في المرتبة الثالثة؛ تليها الكونغو الديمقراطية التي حافظت على المركز الرابع، كما قامت مصر بتصدير منتجات بقيمة 2.4 مليار دولار، في حين كانت صادرات زامبيا وكينيا داخل الكوميسا 1.8 مليار دولار لكل منها، وعلى جانب الواردات، حافظت زامبيا على أن تصل إلي مرتبه أكبر من واردات الكوميسا بلغت 25% في عام 2013، بزيادة عن حصة العام السابق التي كانت 19%، أما الكونغو الديمقراطية فقد حلت محل ليبيا في المرتبة الثانية، كذلك كينيا قد حلت محل مصر لرابع أكبر حصة استيراد من سوق الكوميسا، وبذلك تكون مصر أكبر الدول المصدرة وزامبيا أكبر الدول المستوردة، أما من حيث هيكل التجارة البينية خلال هذه الفترة، فقد كانت واردات زامبيا الرئيسية هي خام النحاس وأغلبه كان يتم استيراده من الكونغو الديمقراطية، وقد ظل خام النحاس أربع سنوات على التوالي الأكثر تصديراً، أو أكثر المنتجات المصدرة من حيث القيمة في منطقة الكوميسا في عام 2013، ويليه في المركز الثاني الأسمنت البورتلاندي، يليه الشاي الأسود المخمر، وحمض الكبريتيك (Southern Africa, 2014 &Common Market for Eastern).

وعلى الرغم مما احرزته التجارة البينية من تقدم حتى عام 2013، إلا أنها تراجعت بعد ذلك حتى عام 2016، ففيما يتعلق بالصادرات ففي عام 2016، انخفض إجمالي الصادرات داخل الكوميسا بنسبة 17.8% من 10.7 مليار دولار في عام 2015 إلى 8.8 مليار دولار في عام 2016، وقد تمثلت العوامل الحاسمة للانخفاض في صادرات عام 2016 في أداء الصناعات التحويلية أولاً، وثانياً أداء قطاع تصدير المعادن، حيث استحوذ قطاع الصادرات المصنعة على 42% من صادرات الكوميسا عام 2016، وبالتالي في عام 2016، ساهم انخفاض الصادرات المصنعة بنسبة 11.9% عن عام 2015 في التأثير السلبي الرئيسي على إجمالي الصادرات داخل الكوميسا، وعلى مستوى المنتج، لوحظ انخفاض في صادرات أكاسيد الكوبالت، ومركزات المشروبات والأسمنت البورتلاندي، وقد كانت هذه المنتجات من بين أفضل خمس منتجات مصنعة في تجارة الكوميسا في عام 2016، بالنسبة لقطاع المعادن، فقد كان انخفاض صادرات النحاس والكوبالت من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى زامبيا عاملاً حاسماً في الأداء الكلي للصادرات البينية، حيث سجل هذا القطاع انخفاضًا بنسبة 42% عام 2016، في حين

تضمنت الدول الأعضاء في منطقة الكوميسا التي سجلت نمواً إيجابياً في إجمالي صادراتها للكوميسا كل من جزر القمر وجيبوتي ومصر وكينيا وليبيا ومدغشقر وموريشيوس ورواندا وسيشيل.

وقد شهدت التجارة البينية لتكتل الكوميسا تزايد بعد ذلك لتبلغ 10.87 مليار دولار عام 2019، مثلت مصر النسبة الأكبر من هذه الصادرات، بنسبة بلغت 26.3% من إجمالي صادرات التكتل، تلتها كل من كينيا وزامبيا بمعدلات بلغت 14.6%، 11.1% على التوالي، إلا أن معدلات التجارة البنية شهدت تراجع خلال العام التالي بسبب ما شهده العالم من تبعات فيروس الكورونا وانعكاسه على معدلات الانتاج والتبادل الدولي، حيث بلغت الصادرات داخل التكتل لهذا العام حوالي 9.95 مليار دولار بمعدل تراجع بلغ 8.5%، مما أدى إلى تراجع نصيب مصر النسبي من التجارة البينية للتكتل ليبلغ 22.5% خلال هذا العام، واستمر التراجع في العام التالي ليبلغ 22.4%، إلا أنها تزايدت عام 2022 لتبلغ 23.7%، وعلى الرغم من تزايد الأهمية النسبية للصادرات الكينية عام 2020 داخل التكتل لتبلغ حوالي 17.8%، إلا أنها تراجعت بعد ذلك لتستحوذ زامبيا على المركز الثاني في الأهمية النسبية للدول المصدرة داخل التكتل بنسبة بلغت حوالي 15.6% من التجارة البينية، وبصفة عامة استحوذت الأغذية والحيوانات الحية على النسبة الأكبر من التجارة البينية خلال هذه الفترة بنسبة تراوحت ما بين 25.5%: 27.1%، تلاها كل من السلع المصنعة والمواد الكيميائية، حيث احتلت صادرات النحاس الخام المركز الأول فيما بين أهم الصادرات البينية تلاه كل من البترول والأسمنت البورتلاندي على التوالي، ومن ثم الخضروات وزيت النخيل والشاي الأسود، وفيما يتعلق بجانب الواردات داخل التكتل فقد احتلت ليبيا المركز الأول بنسبة بلغت حوالي 15% عام 2021 بدلاً من 13% عام 2020، في حين احتلت السودان المركز الثاني بنسبة بلغت 12% عام 2021، بدلاً من 6% عام 2020، في حين بلغت حصة مصر من الواردات داخل التكتل حوالي 8.2%، لتحتل المركز الخامس بين أهم الدول المستوردة من داخل التكتل، ويوضح الشكل التالي أداء إجمالي الصادرات داخل الكوميسا خلال الفترة 2004 – 2022، حيث يُلاحظ الميل الإيجابي لتزايد التجارة البينية. (Common Market for Eastern and Southern Africa, 2022; comstat).

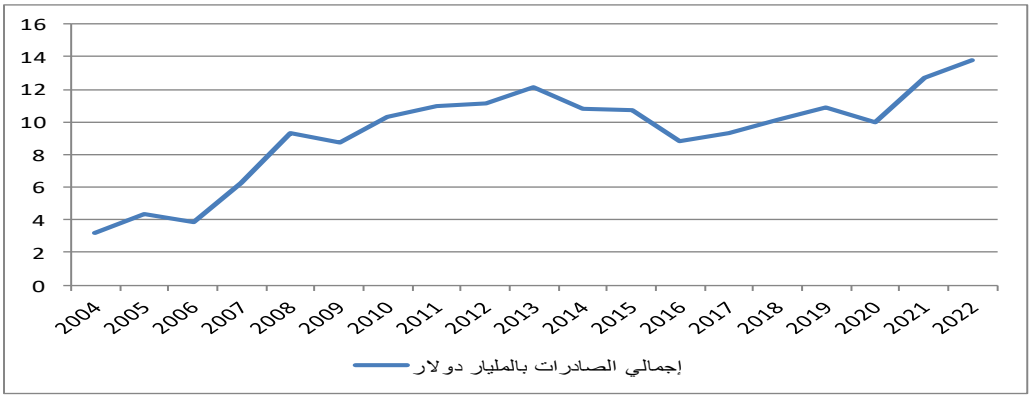

شكل 8: أداء إجمالي الصادرات داخل الكوميسا خلال الفترة 2004 - 2022

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات COMSTAT

(5- 2) تجارة مصر البينية مع تكتل الكوميسا

أدى انضمام مصر إلى تكتل الكوميسا إلى تحول العجز في الميزان التجاري المصري قبل تطبيق منطقة التجارة الحرة مع دول الكوميسا، إلى فائض يزيد في المتوسط عن 1.3مليار دولار خلال الفترة 2008- 2013 ، مقارنة بما يعادل عجز قدره 108 دولار عام 1998، كما يلاحظ ارتفاع حجم الصادرات المصرية بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، والتي تخطت 2.2 مليار دولار أمريكي في المتوسط، مقارنة بما يعادل 46 مليون دولار أمريكي فقط قبل البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة، ولكن انخفضت تلك الصادرات في عام 2014 لتصل إلى 1.9 مليار دولار، مقارنة بحوالي 2.4 مليار دولار عام 2.13 أي بنسبة 16.7%، ربما يعزي ذلك إلى انخفاض الصادرات المصرية في عدد من القطاعات الرئيسية خلال تلك الفترة (قطاع الاتفاقات التجارية وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2015).

(5- 2- 1) تطور تجارة مصر البينية مع تكتل الكوميسا

من الممكن تقسيم تطور حجم قيم التجارة الخارجية لمصر مع دول الكوميسا إلى ستة فترات يتم تلخيصها فيما يلي:

- الفترة الأولى: من عام 1997 وحتى عام 2002

لقد تراوحت نسبة قيمة صادرات مصر لتجمع الكوميسا إلى قيمة صادرات مصر الكلية خلال هذه الفترة بين 2.7% إلى 3.9% عام 1998، وهو العام الأول لانضمام مصر إلى التكتل، حيث يمثل العام الأول الدفعة الأولى لتفعيل العلاقات بين مصر ودول التجمع، وهذه الفترة تمثل إحدى المراحل الأولى لعملية الإصلاح الاقتصادي في مصر، ولذا كان من الطبيعي أن تكون نسبة قيمة صادرات مصر للكوميسا إلى قيمة صادرات مصر الكلية ضئيلة على النحو المشار إليه، أما فيما يتعلق بجانب الواردات فعلى الرغم من تراجعها في البداية عقب انضمام مصر للتكتل، إلا أنها تزايدت بعد ذلك لتمثل 3.6% من واردات مصر من العالم الخارجي.

- الفترة الثانية: من عام 2003 وحتى عام 2007

حيث تزايدت صادرات مصر إلى العالم خلال هذه الفترة بأربعة أضعاف صادراتها خلال المرحلة الأولى، وقد صاحب ذلك نمو في صادرات مصر إلى دول الكوميسا، لتبلغ نسبة تتراوح بين 3% إلى 4.4% من إجمالي قيمة صادراتها الكلية خلال هذه الفترة، أما فيما يتعلق بالواردات؛ فقد تراجعت مساهمة التكتل في الواردات المصرية من حوالي 1.7% من إجمالي الواردات المصرية عام 2003 إلى حوالي 1.2% عام 2007، ويمكن أن يُعزى هذا إلى سببين أولهما نمو الواردات المصرية خلال هذه الفترة حيث تضاعفت الواردات المصرية من العالم الخارجي من حوالي 7.7 مليار دولار إلى حوالي 16.1 مليار دولار، في حين يمكن إرجاع السبب الثاني إلى تفعيل اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية عام 2004.

- الفترة الثالثة: الفترة من عام 2008 وحتى عام 2010

تعد هذه الفترة مرحلة أخرى من مراحل تطور صادرات مصر إلى دول العالم، حيث بدأت تلك الصادرات في التزايد لتبلغ 26.6 مليار دولار، وقد واكب ذلك نمواً في صادرات مصر لدول الكوميسا، حيث تضاعفت حصة

دول الكوميسا من الصادرات المصرية عام 2008 لتبلغ حوالي 7.1% من إجمالي الصادرات المصرية، وقد واصلت صادرات مصر إلى دول الكوميسا تزايدها لتبلغ حوالي 2.6 مليار دولار عام 2010، مما أدى إلى زيادة قيمة صادرات مصر إلى دول الكوميسا بالنسبة إلى قيمة الصادرات الكلية لتبلغ حصتها 9.6%، في حين واصلت الواردات المصرية من دول الكوميسا انخفاض حصتها لتبلغ 1.9% عام 2010، بعد أن كانت قد بلغت 2.4% عام 2008.

- الفترة الرابعة: الفترة من عام 2011 وحتى عام 2015

في الحقيقة لقد مثلت هذه الفترة تطور هامًا في صادرات مصر الكلية نظراً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي عانت مصر منه خلال هذه الفترة، حيث تراجعت قيمة صادرات مصر الكلية من 30.6 مليار دولار عام 2011 إلى حوالي 22 مليار دولار عام 2015، وواكب ذلك تطور هام في صادرات مصر لدول الكوميسا، حيث تذبذبت قيمة الصادرات المصرية خلال هذه الفترة حيث شهدت تزايد في البداية من حوالي 1.9 مليار دولار عام 2011 لتبلغ في العام التالي حوالي 2.8 مليار دولار ثم عاودت الانخفاض في السنوات التالية حتى بلغت 1.93 مليار دولار، وإن كانت نسبة مساهمة التكتل من إجمالي الصادرات المصرية تخطت 8% من إجمالي الصادرات، وذلك بعد تراجعها عام 2011 لتمثل 6.1% من إجمالي الصادرات، في حين تنامت الواردات المصرية خلال هذه الفترة بمعدلات مرتفعة بلغت 26.2% بنهاية الفترة مقارنةً بعام 2011، وقد صاحب هذا التزايد في الواردات المصرية تراجع حصتها من دول الكوميسا لتبلغ 0.9% عام 2015 بدلاً من 1.5% عام 2011.

- الفترة الخامسة: الفترة من عام 2016 وحتى عام 2019

شهدت هذه الفترة تحسن في جميع مؤشرات أداء الاقتصاد المصري، ولا سيما في مجال التجارة الدولية، وذلك لما شهدته الدولة من استقرار نسبي في الأوضاع الاقتصادية والسياسية، حيث تزايدت الصادرات المصرية خلال هذه الفترة من 22.5 مليار دولار عام 2016 إلى حوالى 29.2 مليار دولار عام 2019، في حين تزايدت صادرات مصر لدول الكوميسا خلال هذه الفترة من حوالى 2 مليار دولار إلى 2.8 مليار دولار عام 2019، مما أدى إلى تزايد الوزن النسبي لصادرات مصر إلى الكوميسا من 8.8% إلى 9.8%، ليعكس تزايد الأهمية النسبية للتكتل، أما فيما يتعلق بجانب الواردات المصرية الإجمالية فقد شهدت نوعاً من التذبذب لتبلغ 71.4 مليار دولار عام 2019 بدلاً من 71.3 مليار دولار عام 2016، إلا أن ذلك لم ينعكس على واردات مصر من تكتل الكوميسا، حيث شهدت تحسن ملحوظ خلال هذه الفترة، لتبلغ 1.04 مليار دولار عام 2019، بعد أن بلغت في بداية الفترة 0.76 مليار دولار عام 2016، وقد انعكس ذلك على تزايد حصة الكوميسا من الواردات المصرية لتبلغ 1.5% عام 2019 بدلاً من 1.1% عام 2016 .

- الفترة السادسة: الفترة من عام 2020 وحتى عام 2022

على الرغم من تراجع حجم التجارة الخارجية لمصر عام 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا وانعكاساته على الاقتصاد الدولي، إلا أن حجم التجارة تزايد في السنوات التالية، ليبلغ إجمالي الصادرات المصرية حوالي 51.2 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ حوالي 91.7%، كما شهدت صادرات مصر إلى الكوميسا تزايد خلال هذه الفترة لتبلغ حوالي 3.3 مليار دولار عام 2022، بدلاً من 2.2 مليار دولار عام 2020، وعلى الرغم من تنامي صادرات مصر إلى

الكوميسا بحوالي 50% خلال هذه الفترة، إلا أن حصة الكوميسا من الصادرات المصرية قد تراجعت من حوالي 8.4% عام 2020، إلى حوالي 6.4% عام 2022، ولعل السبب في ذلك هو تنامي صادرات مصر الكلية بمعدلات أعلى من تنامي صادراتها إلى الكوميسا، أما فيما يتعلق بجانب الواردات فقد تزايدت من حوالي 60.1 مليار دولار، لتبلغ حوالي 94.1 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ حوالي 56.7%، في حين تنامت واردات مصر من دول الكوميسا بمعدل بلغ حوالي 146.9%، لتبلغ عام 2022 حوالي 0.76 مليار دولار عام 2020.

ويوضح الشكل التالي معدلات نمو الصادرات المصرية إلى الكوميسا، حيث يلاحظ تراجع الصادرات خلال فترة الثورة، وعامي 2013، 2017، إلا أن الصادرات المصرية بلغت أعلى معدل نمو لها عام 2010 وعام 2019، حيث بلغت على التوالي 9.6%، 9.8%.

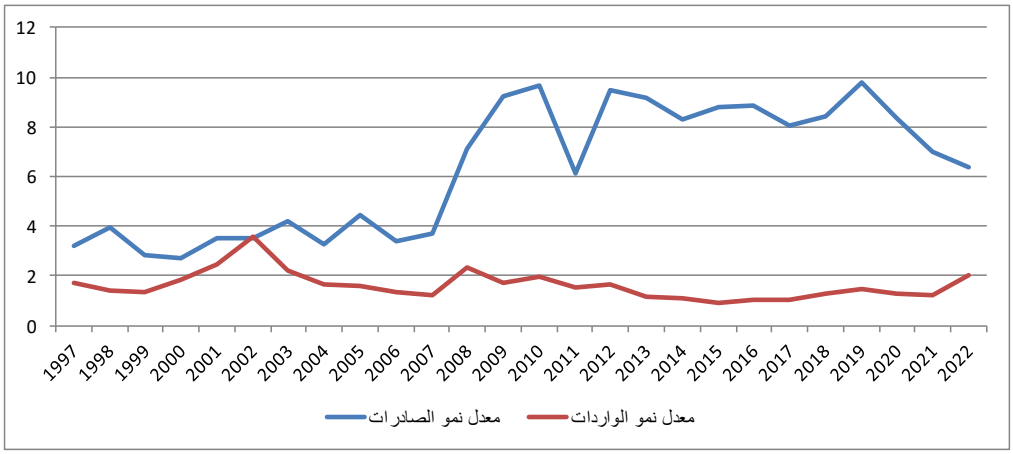

شكل 9: معدلات نمو الصادرات والواردات المصرية إلى ومن الكوميسا 1997- 2022

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات COMSTAT

(5- 2- 2) أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل تكتل الكوميسا

فيما يتعلق بأهم الشركاء التجاريين لمصر داخل التكتل، فتعد كل من السودان وكينيا وزامبيا وليبيا من أهم الشركاء التجاريين لمصر، فعلى جانب الصادرات تعتبر ليبيا تليها كل من السودان وكينيا من أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل التكتل، حيث مثلت الصادرات المصرية لليبيا كنسبة من إجمالي الصادرات المصرية لتكتل الكوميسا عام 2018 حوالى 25%، تزايدت بعد ذلك لتبلغ حوالي 44% عام 2020 وعلى الرغم من تناقصها في العام التالي، إلا أنها تزايدت عام 2022 لتبلغ 30.5%، يليها السودان 17.6% عام 2018 تزايدت بعد ذلك لتبلغ 29% عام 2021، إلا أنها تراجعت عام 2022 لتبلغ 25.1% من الصادرات المصرية، يليها كينيا والتي احتلت المركز الثالث سوى عام 2022، حيث تقدمت أثيوبيا لتستحوذ على حوالي 14.5% من الصادرات المصرية لدول الكوميسا، في حين اقتصر نصيب كينيا على حوالي 8.6% لتحتل المركز الرابع خلال هذا العام، في حين تُعد كل من كينيا تليها زامبيا والسودان من أهم الدول المصدرة لمصر، حيث بلغت الواردات المصرية من هذه الدول كنسبة من إجمالي وارداتها من التكتل عام 2018 حوالى 27.5%، 25.5%، 19.9% على التوالي، أي ما يقرب 75% من إجمالي واردات مصر من التكتل، إلا أن السودان استطاعت الاستحواذ على المركز الأول ضمن أهم الدول

المصدرة بنسبة بلغت حوالي 50.4% عام 2022 تركزت غالبيتها في السلع الغذائية واللحوم، تليها كينيا بنسبة بلغت 25.3%، مما يعني استحواذ هاتين الدولتين على حوالي 75.7% من إجمالي واردات مصر من دول الكوميسا، وبما يعكس عدم استفادة مصر من الإمكانات التجارية للتكتل، وتركز تجارتها مع التكتل في أربعة دول فقط.

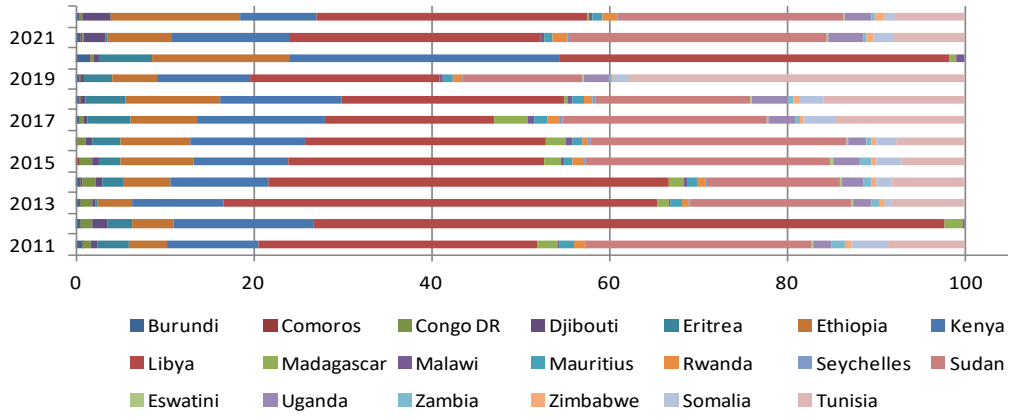

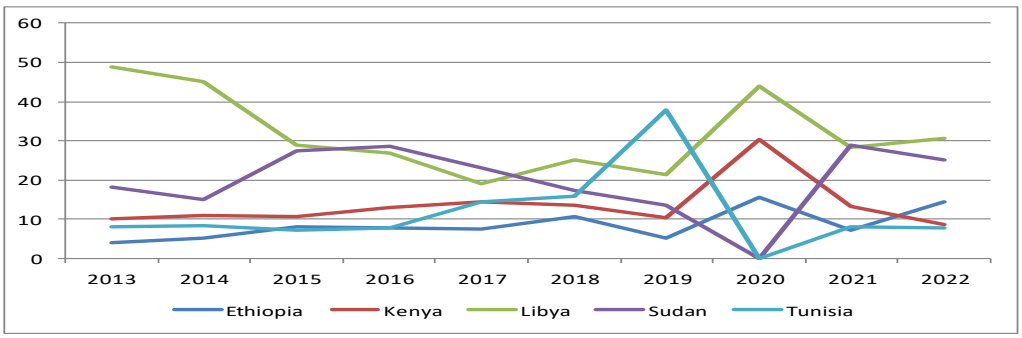

A-10: تطور الصادرات المصرية وفقاً للدول المستوردة

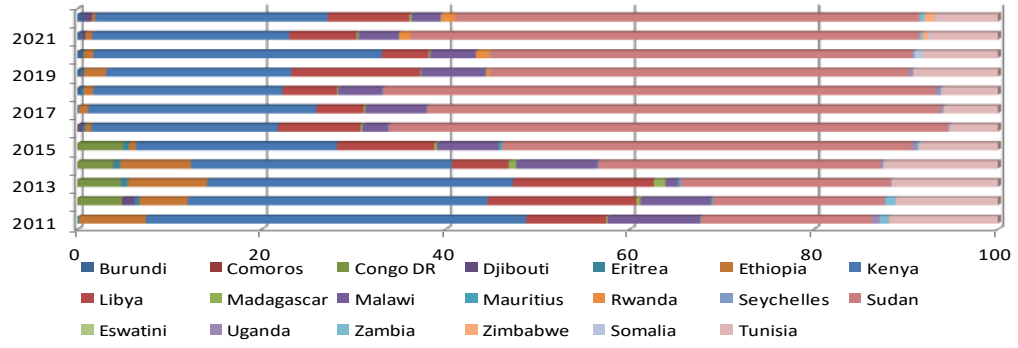

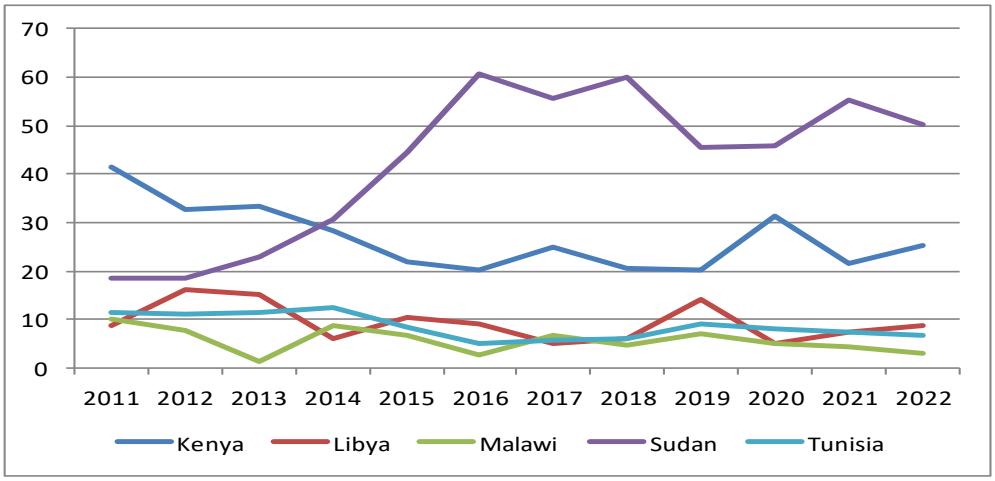

B -10: تطور الواردات المصرية وفقاً للدول المصدرة

شكل 10: التوزيع النسبي للتجارة الخارجية لمصر مع تكتل الكوميسا وفقاً للدول خلال الفترة 2011: 2022

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات COMSTAT

(5-2-3) هيكل التجارة السلعية لتجارة مصر البينية داخل تكتل الكوميسا

بالتطرق إلى هيكل الصادرات المصرية لدول الكوميسا فمن الملاحظ تركزها في قطاعات المواد الكيميائية والسلع المصنعة والأغذية والحيوانات الحية، حيث استحوذت القطاعات الثلاثة على حوالي78% من الصادرات المصرية للكوميسا، تركزت هذه الصادرات في: مواد البناء؛ المنتجات الكيماوية والدوائية؛ الورق؛ الأدوية البشرية؛ منتجات الألمونيوم؛ السجاد والموكيت؛ السيراميك؛ المنتجات الغذائية؛ الأثاث؛ الأسمدة؛ الأرز؛ المبيدات الحشرية؛ والمنسوجات، أما فيما يتعلق بجانب الواردات فقد استحوذت هذه القطاعات على حوالي 82% من إجمالي الواردات المصرية من دول الكوميسا، تركزت غالبيتها في قطاعي السلع المصنعة و الأغذية والحيوانات الحية، في حين اقتصر نصيب قطاع المواد الكيميائية على حوالي 3% فقط، وتمثلت أهم السلع المستوردة في: الشاي؛ البن ؛ الكاكاو؛ البقول؛ التبغ؛ السمسم؛ الجلود الخام؛ مواد الدباغة؛ الخلاصات النباتية والعطرية؛ الإبل الحية؛ والنحاس.

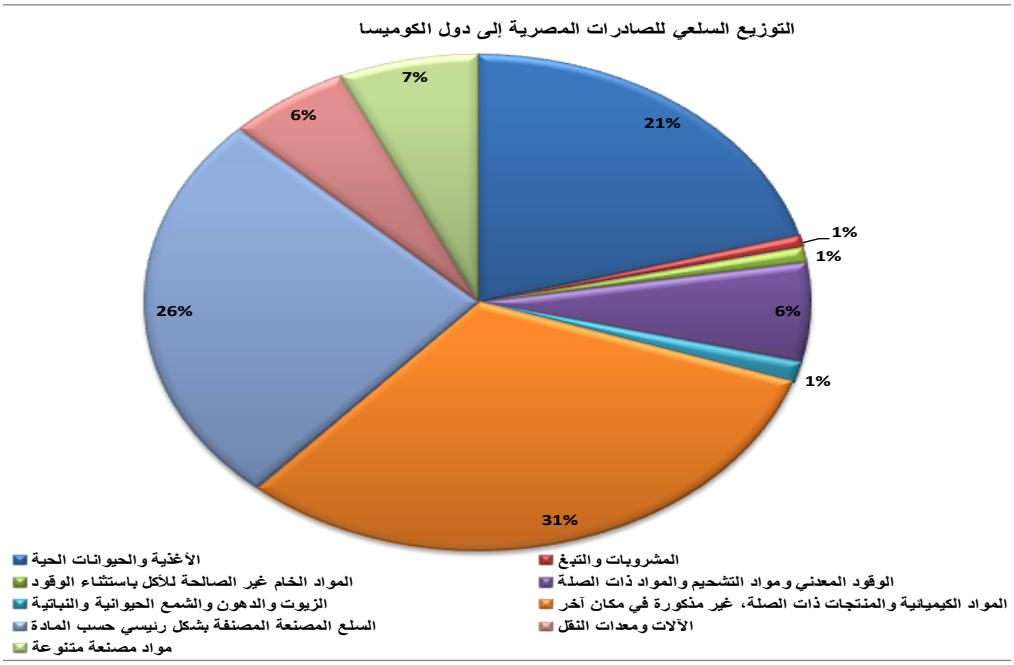

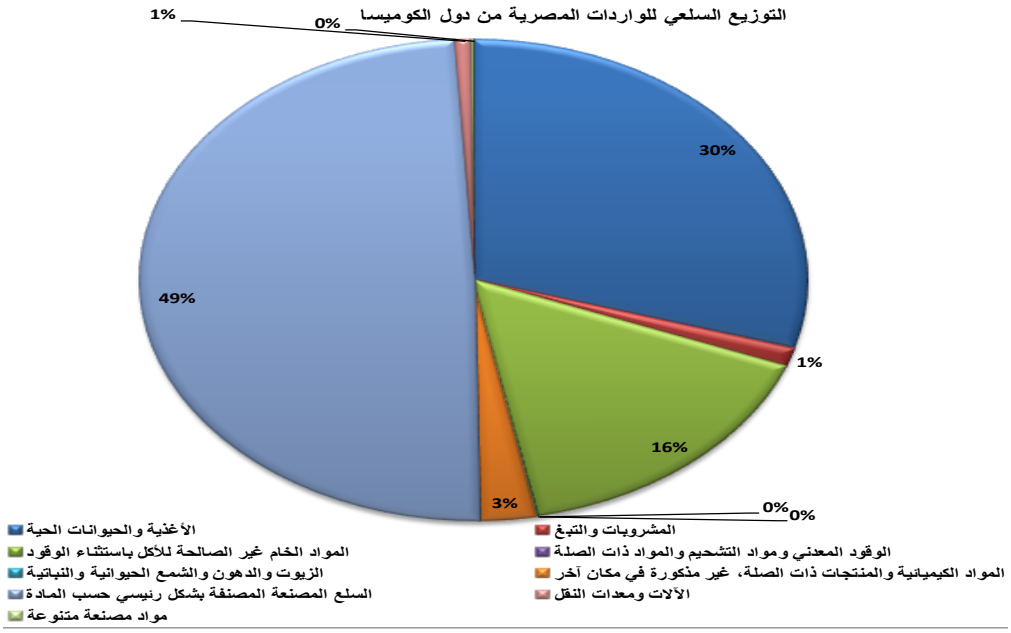

. شكل11: التوزيع السلعي للتجارة الخارجية لمصر مع تكتل الكوميسا عام 2022

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات COMSTAT

(6)قياس مؤشرات التجارة البينية بين مصروتكتل الكوميسا

لتقييم تجارة مصر الخارجية مع دول الكوميسا اعتمدت الدراسة على قياس بعض المؤشرات الخاصة بتحليل هيكل التجارة البينية لمصر مع دول الكوميسا والتي تضمنت:

- **مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة** revealed comparative advantage:

$$RCA_{ijk}=\frac{\frac{Xijk}{Xij}}{\frac{Xwjk}{Xwj}}$$

وهو يرصد تنافسية الدولة من خلال منتجاتها، عبر رصد قيمة صادرات الدولة I من منتج K إلى الدولة J X_{ijk} منسوباً لإجمالي صادرات الدولة I إلى الدولة J X_{ij}، مقسوماً على صادرات العالم من هذا المنتج إلى الدولة J X_{wjk} منسوباً لإجمالي صادرات العالم X_{wj} إلى الدولة J.

- **مؤشر كثافة التجارة** trade intensive index:

$$TII= 100* (\frac{\frac{Xij}{Xi}}{\frac{Xwj}{Xw}})$$

وهو يرصد مدى تركز صادرات الدولة داخل التكتل، عبر رصد قيمة X_{ij} صادرات الدولة I الموجهة للدولة J بالنسبة إلى إجمالي صادرات الدولة I إلى العالم X_i، بالنسبة لواردات الدولة J الكلية من العالم X_{wj} ، بالنسبة لصادرات العالم الكلية X_w

- **مؤشر التكامل التجاري** Trade complementarily index:

ويعبر هذا المؤشر عن مدى الملائمة والتوافق بين صادرات وواردات الشركاء التجاريين، ويُعبر عنه كما يلي:

$$TC_{ij} = 100 (1- sum (|Mjk - Xik |/2))$$

حيث M_{jK} يعبر عن واردات الدولة الأولى من منتج ما مقسوما على إجمالي وارداتها من هذا المنتج، في حين تعبر X_{ik} عن إجمالي صادرات الدولة الثانية من نفس المنتج مقسوماً على إجمالي صادراتها، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و100، حيث يدل الصفر على أن الشريكين متنافسين تماماً، في حين كلما ارتفعت قيمة المؤشر دلت على ارتفاع مستوى التناسق وامكانات التكامل بين الشريكين في هذا المنتج (World Bank, 2010)

- **مؤشر التجارة داخل الصناعة** intra-industry trade index:

$$AIIT=\frac{\sum_{i=1}^{n}(X_i+M_i)-\sum_{i=1}^{n}|X_i-M_i|}{\sum_{i=1}^{n}(X_i+M_i)}$$

حيث يعبر عن صادرات وواردات الدولة من السلعة i (Havrylyshyn & Kunzel, 1997)

(6-1) نتائج مؤشرات تقييم التجارة البينية بين مصر وتكتل الكوميسا

(6-1-1) نتائج مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة: revealed comparative advantage:

بقياس مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة يُلاحظ أن مصر توافر لديها ميزة مقارنة عليا في تجارتها البينية داخل تكتل الكوميسا فيما يتعلق بحوالي 712 سلعة من إجمالي 2522 سلعة تم تطبيق المؤشر عليهم، حيث تخطت قيمة المؤشر (1)، ويعكس الجدول التالي أهم السلع التي تعدت قيمة المؤشر لها (200)، وإن كانت هذه السلع لا تمثل أهمية النسبية في تجارة مصر مع الكوميسا، حيث لم يصل نصيبها النسبي ما يزيد عن 0.03%، بما يعكس ضعف الأهمية النسبية لهذه السلع في الصادرات المصرية، وإنما انعكست القيمة المرتفعة للمؤشر فيما يتعلق بهذه السلع في ضعف نصيبها النسبي في الصادرات العالمية لتكتل الكوميسا، مما اكسب مصر ميزة تنافسية مرتفعة في صادراتها، وتمثلت أهم هذه السلع في جوز الهند المجفف، البيوتيلينات والبيوتاديينات والميثيلبوتاديينات، و مخاليط اليوريا ونترات الأمونيوم في محلول مائي/أمونيا، وبالانتقال لاستعراض أهم السلع التي استحوذت على النصيب الأكبر في تجارة مصر الخارجية مع تكتل الكوميسا، ففيما يتعلق بالمجموعات السلعية نُلاحظ أن قيمة المؤشر لها لم تبلغ 2، وإن كانت مصر تمتعت بميزة تنافسية في بعض قطاعاتها التصديرية إلى الكوميسا ومن أهم هذه القطاعات على التوالي وفقاً لأهميتها النسبية في الصادرات المصرية في السلع المصنعة المصنفة بشكل رئيسي حسب المادة، الأغذية والحيوانات الحية، المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة، غير مذكورة في مكان آخر، والسلع المصنعة المصنفة بشكل رئيسي حسب المادة، حيث مثلت هذه القطاعات الأربعة وحدها حوالي 82.55% من الصادرات المصرية إلى تكتل الكوميسا، بما يعكس أهميتها النسبية المرتفعة في تجارة مصر مع تكتل الكوميسا، لتتوافق مع الميزة التنافسية المرتفعة لمصر في صادراتها من هذه السلع إلى الكوميسا مقارنةً بالعالم، والتي بلغت على التوالي، 1.83، 1.78، 1.41، 1.02، بما يعكس أهمية التوجه إلى تبني مصر سياسات تجارية تعزز من صادراتها من هذه المجموعات السلعية للحفاظ على ميزتها التنافسية، فيما انخفضت الميزة التنافسية لكل من قطاع الوقود المعدني، وقطاع الآلات ومعدات النقل، والمشروبات والتبغ، وقطاع المواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء الوقود، والزيوت والدهون والشمع الحيوانية والنباتية، حيث مثلت تجارة مصر البينية من هذه القطاعات الخامسة معا ما لا يزيد عن 17.45% من صادراتها إلى تكتل الكوميسا، مما يستدعي ضرورة التركيز على رفع الصادرات المصرية في هذه القطاعات لتكتسب مصر بها ميزة مقارنة ظاهرة، لرفع مكاسب انضمامها إلى التكتل.

أما فيما يتعلق بالجانب السلعي فيُلاحظ استحواذ فحم الكوك وشبه فحم الكوك (بما في ذلك الفحم) من الفحم الحجري، سواء كان متكتلاً/غير متكتل على المركز الأول من حيث أهم السلع المصدرة إلى الكوميسا ذات الميزة النسبية المرتفعة، والتي بلغت حوالي 50.8، في حين لم تمثل صادراته إلى التكتل سوى 1.53% من إجمالي الصادرات المصرية إلى التكتل مما يستدعي ضرورة رفع هذه النسبة، في حين بلغت الميزة النسبية للأرز، نصف مطحون/مطحون بالكامل، سواء كان مصقولاً أو مزججًا أو مسلوقًا/محولاً (باستثناء الأرز المكسور) والذي بلغت حصته من إجمالي الصادرات حوالي 5.98%، حوالي 18 ليتمتع بميزة مقارنة مرتفعة، تلاه كل من الأسمنت البورتلاندي، والأعلام والبلاطات الخزفية المزججة، وبلاطات للمواقد/الجدران؛ مكعبات فسيفساء خزفية

مزججة وما شابهها، سواء كانت على حامل/أو غير حامل، وملابس الأطفال وإكسسوارات الملابس، محبوكة/ مطرزة، ومستحضرات غسيل/تنظيف ذات نشاط سطحي، غير مذكورة في مكان آخر، مهيأة للبيع بالتجزئة، و الرخام والترافرتين والمرمر ومصنوعاتها، مقطوعة/منشورة بشكل بسيط، ذات سطح مستوي، والتي بلغت حصتها على التوالي حوالي 4.05%، 2.6%، 1.61%، 1.43%، 1.15% من إجمالي الصادرات المصرية إلى الكوميسا، في حين بلغت قيمة المؤشر لهذه السلع حوالي 10.7، 12.34، 12.24، 23.87، 31.5، بما يعكس ارتفاع الميزة النسبية لصادرات هذه السلع، تلي هذه السلع من حيث قيمة مؤشر الميزة النسبية كل من دقيق قمح/ميسلين، وقضبان من حديد/فولاذ غير سبائكي، غير مشغولة بأكثر من الدرفلة الساخنة، أو المسحوبة على الساخن/المضغوطة على الساخن، و سكر البنجر/القصب الآخر في صورة صلبة، بخلاف المواد المنكهة/الملونة، و الإطارات الهوائية الجديدة من النوع المستعمل في الحافلات/الشاحنات، والتي بلغت حصتها من الصادرات المصرية إلى الكوميسا على التوالي حوالي 1.71%، 1.79%، 2.55%، 1.5%، في حين لم تتمتع صادرات مصر من الزيوت البترولية والزيوت المستخرجة من المعادن البيتومينية (غير الخام) والمستحضرات غير المحددة في مكان آخر، المحتوية على 70% أو أكثر من زيوت البترول/من الزيوت المستخرجة من المعادن البيتومينية، حيث تشكل هذه الزيوت المكونات الأساسية للمستحضرات، وغيرها، بميزة نسبية في صادرات مصر إلى الكوميسا، على الرغم من استحواذها على حوالي 4.04% من صادرات مصر إلى الكوميسا، مما يستدعي مراعاة هذه النقاط في تجارة مصر الخارجية مع تكتل الكوميسا لرفع استفادتها من المزايا التي تتمتع بها داخل التكتل.

جدول 1: إجمالي السلع التي تتمتع مصر في صادراتها إلى الكوميسا بقيمة مرتفعة لمؤشر الميزة المقارنة الظاهرة

قيمة المؤشر	1	2	3	4	5	10	20	30	50	100	200	500
عدد السلع	**712**	**488**	**391**	**327**	**269**	**144**	**57**	**40**	**20**	**13**	**7**	**3**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Comstat

جدول 2: أهم السلع التي تتسم بارتفاع قيمة مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة بها لتجارة مصر مع تكتل الكوميسا كمتوسط للفترة (1997- 2022)

النصيب النسبي للسلعة في إجمالي الصادرات المصرية إلى الكوميسا%	مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة	
	قيمة المؤشر أكبر من 200	قيمة المؤشر أكبر من 500
0.005	جوز الهند المجفف	جوز الهند المجفف
0.03	أصماغ طبيعية أخرى	
0.00008	بذور اللفت/السلجم	
0.00002	نفايات وخردة البلاتين، بما في ذلك المعادن المكسوة بالبلاتين باستثناء القطع المعدنية المحتوية على معادن ثمينة أخرى	
0.006	البيوتيلينات والبيوتاديينات والميثيلبوتاديينات	البيوتيلينات والبيوتاديينات والميثيلبوتاديينات
0.09	مخاليط اليوريا ونترات الأمونيوم في محلول مائي/أمونيا	مخاليط اليوريا ونترات الأمونيوم في محلول مائي/أمونيا
0.0003	الزركونيوم الخام؛ نفايات وخردة الزركونيوم؛ مساحيق	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Comstat

جدول 3: النصيب النسبي للسلع في الصادرات المصرية لدول الكوميسا كمتوسط للفترة (1997- 2022)

السلعة المجموعات السلعية	النصيب النسبي للسلعة في الصادرات المصرية لدول الكوميسا (قيمة مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة)
الأغذية والحيوانات الحية	(1.78) 23.49
المشروبات والتبغ	(0.95) 0.28
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد ذات الصلة	(0.56) 6.95
المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة، غير مذكورة في مكان آخر	(1.41)17.4
سلع مصنعة مصنفة بشكل رئيسي حسب المادة	(1.83) 32.48
الآلات ومعدات النقل	(0.32) 5.8
مواد مصنعة متنوعة	(1.02) 9.18
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	(0.56) 2.48
الزيوت والدهون والشمع الحيوانية والنباتية	(0.74) 1.52
السلع	
أرز، نصف مطحون/مطحون بالكامل، سواء كان مصقولاً أو مزججًا أو مسلوقًا/محولاً (باستثناء الأرز المكسور)	(18) 5.98
أعلام وبلاطات خزفية مزججة، وبلاطات للمواقد/الجدران؛ مكعبات فسيفساء خزفية مزججة وما شابهها، سواء كانت على حامل/أو غير حامل	(12.34) 2.6
أسمنت بورتلاندي	(10.7) 4.05
الزيوت البترولية والزيوت المستخرجة من المعادن البيتومينية (غير الخام) والمستحضرات غير المحددة في مكان آخر، المحتوية على 70% أو أكثر من زيوت البترول/من الزيوت المستخرجة من المعادن البيتومينية، حيث تشكل هذه الزيوت المكونات الأساسية للمستحضرات، وغيرها	(0.42) 4.04
سكر البنجر/القصب الآخر في صورة صلبة، بخلاف المواد المنكهة/الملونة	(4.58) 2.55
ملابس أطفال وإكسسوارات ملابس، محبوكة/مطرزة	(12.24) 1.61
قضبان من حديد/فولاذ غير سبائكي، غير مشغولة بأكثر من الدرفلة الساخنة، أو المسحوبة على الساخن/المضغوطة على الساخن	(7.73) 1.79
الرخام والترافرتين والمرمر ومصنوعاتها، مقطوعة/منشورة بشكل بسيط، ذات سطح مستوي.	(31.5) 1.15
إطارات هوائية جديدة من النوع المستعمل في الحافلات/الشاحنات	(4.55) 1.5
مستحضرات غسيل/تنظيف ذات نشاط سطحي، غير مذكورة في مكان آخر، مهيأة للبيع بالتجزئة	(23.87) 1.43
الأدوية، غير المحددة في مكان آخر، المهيأة بجرعات محسوبة/بأشكال/عبوات للبيع بالتجزئة	(1.34) 1.73
فحم الكوك وشبه فحم الكوك (بما في ذلك الفحم) من الفحم الحجري، سواء كان متكتلاً/غير متكتل	(50.8) 1.53
دقيق قمح/ميسلين	(8.3) 1.71

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Comstat

- ترتيب الألوان من حيث الأعلى في قيمة الميزة المقارنة الظاهرة ■ > 50 ■ >10 ■ > 5 ■ >3 ■ > 1
- ☐ الميزة المقارنة الظاهرة أقل من **1**

(6-1-2) نتائج مؤشر كثافة التجارة trade intensive index

بقياس مؤشر كثافة التجارة لتجارة مصر الخارجية مع التكتل يُلاحظ أهمية الصادرات المصرية لتكتل الكوميسا، حيث تخطت قيمة المؤشر 1 لجميع السنوات في الفترة 1997: 2022 مما يعكس الأهمية النسبية المرتفعة لمصر في حجم التجارة الدولية للتكتل، حيث مالت قيم المؤشر للتزايد في البداية لتبلغ أعلى قيمة لها عام 2012 حيث بلغت 13.02، لتعكس زيادة الأهمية النسبية لمصر في التجارة الدولية للتكتل، وإن كانت هذه الأهمية تراجعت في السنوات التالية نظراً لما عانته مصر خلال هذه السنوات من عدم استقرار سياسي انعكس على تجارتها الدولية بصفة عامة، وعلى الرغم من تحسن قيمة المؤشر مرة أخرى عام 2020 ليبلغ 12.11، إلا أنه انخفض مرة أخرى في السنوات اللاحقة على الرغم من زيادة صادرات مصر إلى التكتل خلال هذه الفترة، إلا أن تجارة مصر العالمية نمت بمعدلات أعلى مما أدى إلى انخفاض قيمة المؤشر.

وبإعادة تقدير المؤشر فيما يتعلق بصادرات الكوميسا إلى مصر، فنُلاحظ أنه على الرغم من تخطي قيمة المؤشر لـ 1 إلا أنه من الملاحظ ضعف القيم مقارنة بمصر، حيث لا يُعد تكتل الكوميسا هو الشريك الرئيسي لمصر، حيث لم تتعدى الواردات المصرية 1% من إجمالي الصادرات العالمية للتكتل خلال هذه الفترة، كما يُلاحظ تراجع قيم المؤشر خلال السنوات اللاحقة، نظراً لتزايد اعتماد مصر النسبي على العالم الخارجي، بدلاً من التكتل، لتلبية احتياجاتها من الواردات ، وبما يعكس ارتفاع الاستفادة النسبية لمصر من التكتل على جانب الصادرات مقارنةً بالواردات.

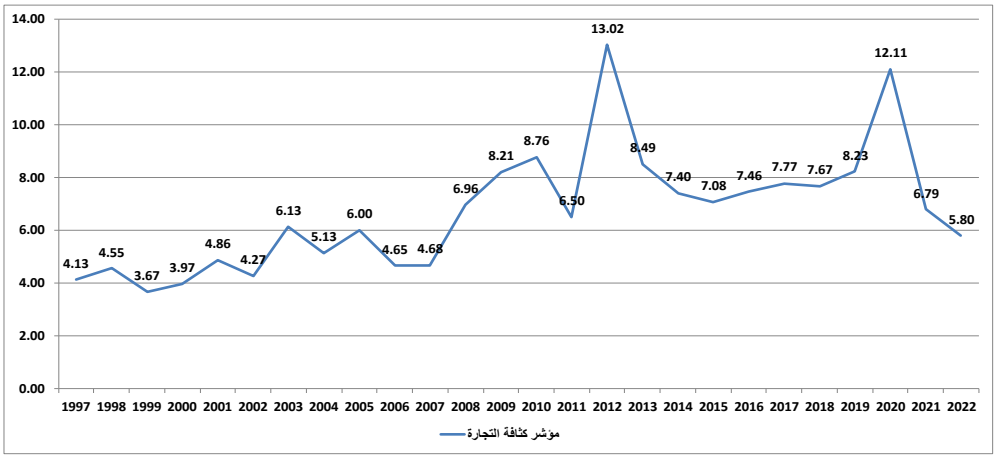

A-12: كثافة الصادرات المصرية داخل تكتل الكوميسا

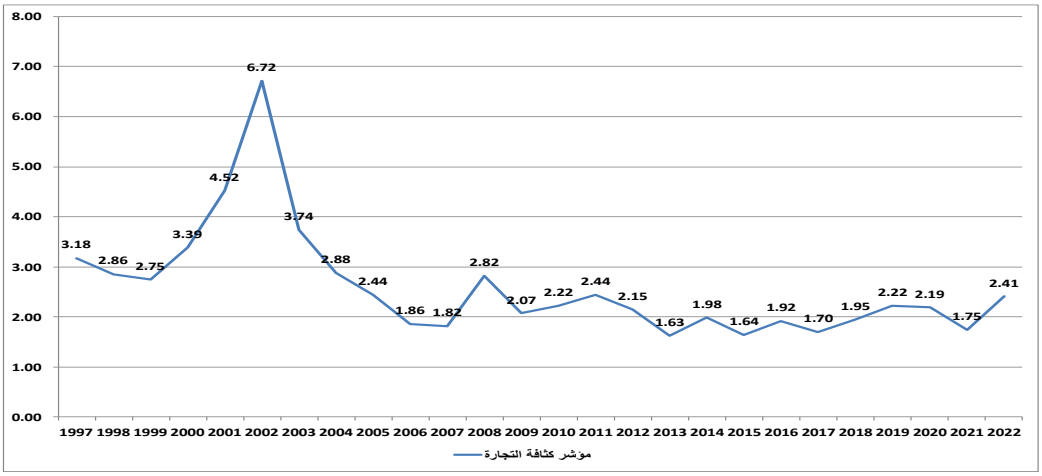

B-12: كثافة صادرات الكوميسا داخل مصر

شكل 12: مؤشر كثافة تجارة مصر مع دول تكتل الكوميسا خلال الفترة (1997 – 2022)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات comstat والبنك الدولي

(6-1-3) نتائج مؤشر التكامل التجاري Trade complementarily index

من خلال قياس مؤشر التكامل التجاري يتضح لنا ضعف التكامل التجاري بين مصر وتكتل الكوميسا حيث لم تبلغ قيمة هذا المؤشر 25 منذ انضمام مصر إلى التكتل وحتى عام 2022، بل أنها اتخذت مساراً سالباً لتبلغ أقل قيمها 1.61 عام 2009، وعلى الرغم من تزايدها في الثلاثة أعوام التالية، إلا أنها عاودت انخفاضها لتبلغ 9.12 عام 2022، بما يعكس ضعف استفادة مصر من انضمامها إلى التكتل، وأن غالبية الدول داخل التكتل تمثل دول منافسة لمصر في تجارتها الدولية.

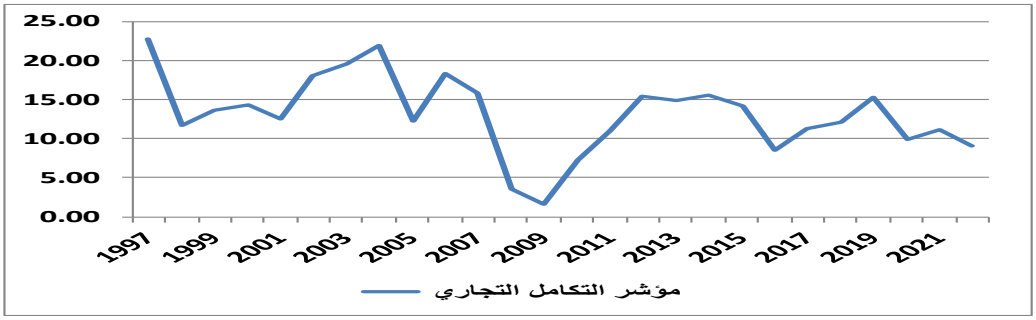

شكل 13: مؤشر التكامل التجاري لتجارة مصر مع دول تكتل الكوميسا خلال الفترة (1997 – 2022)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات comstat

(6-1-4) نتائج مؤشر التجارة داخل الصناعة intra-industry trade index

بقياس مؤشر التجارة نُلاحظ أن قيمة المؤشر تراوحت بين أقل قيمها 24 عام 2002، وأعلى قيمها 57.5 في العام الذي يليه 2003، وإن كانت قد اتخذت مساراً سالباً في السنوات التالية لتبلغ 31.8 عام 2020، ثم عاودت

الارتفاع بعد ذلك لتبلغ 44.9 عام 2022، بما يعكس توسط مصر في تجارتها الخارجية مع التكتل فيما يتعلق بالمجموعات السلعية التي يتم التبادل بها، فلا يتم تركز للصادرات المصرية إلى التكتل في نفس السلع المستوردة، وإنما هناك اختلاف نسبي بين المجموعات السلعية المصدرة و المستوردة، وإن كان متوسط قيمة المؤشر والذي بلغ 40.4 يعزز نتائج المؤشرات السابقة، والتي أكدت على ضعف إمكانات التكامل المشترك بين مصر ودول تكتل الكوميسا في تجارتها الدولية، وهو ما يفسر ضعف النصيب النسبي لتكتل الكوميسا ضمن هيكل التجارة الخارجية المصرية.

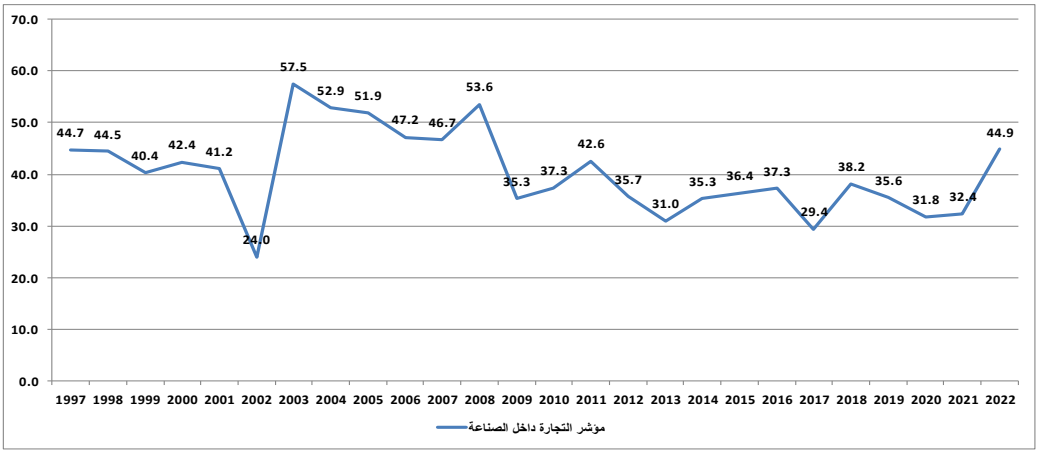

شكل 14: مؤشر التجارة داخل الصناعة لتجارة مصر مع دول تكتل الكوميسا خلال الفترة (1997 – 2022)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات comstat

(7) معوقات التكامل الإقليمي للتكتل وآلية التغلب عليها

وبالتالي وفقاً لما سبق فعلى الرغم من تمتع مصر بالعديد من المزايا داخل تكتل الكوميسا، حيث تُقبل الدول الأعضاء على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها، والتي يأتي على رأسها الأرز والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والبصل المجفف والسيراميك والأدوات الصحية والأدوية، وإطارات السيارات ومنتجات الألومنيوم والحديد والصلب والغزل والمنسوجات والأحذية، في حين تتمثل واردات هذه الدول إلى مصر في الخامات والمواد الخام والسلع الرئيسية، مثل النحاس والبن والشاي والجلود الخام والماشية واللحوم والسمسم والذرة والتبغ، وهي سلع هامة يؤثر منحها الإعفاء على رفاهية المستهلك المصري، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا، إلا أنه على الرغم من ذلك لازالت تجارة مصر الخارجية مع دول التكتل تعاني من العديد من المعوقات والتحديات، والتي تضمنت عقبات سياسيه واخري اقتصاديه يمكن ايجازها في النقاط التالية:

(7-1) معوقات التكامل الإقليمي

- **البنية التحتية**

- **نقص الاستثمارات:** عدم وجود استثمارات كافية في تطوير البنية التحتية للنقل والمواصلات، مما يزيد من تكاليف النقل ويؤثر على تنافسية المنتجات المصرية.
- **سوء حالة الطرق والموانئ:** تدهور حالة البنية الأساسية في الشرق والجنوب الإفريقي خاصة وسائل النقل، وعدم وجود خطوط نقل منتظمة (برية وبحرية وجوية) وما يرتبط بها من ارتفاع تكاليف النقل، وعدم وجود خطوط سكك حديدية متصلة بالدول المنغلقة، وعدم وجود أماكن للتخزين أو خدمات لوجستية تساعد على التجارة الحرة – مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن.

- **الإجراءات الجمركية**

- **تعقيد الإجراءات:** تعقيد الإجراءات الجمركية وتعددها، مما يؤدي إلى زيادة الوقت والتكاليف اللازمة لتخليص البضائع.
- **الاختلاف في الأنظمة الجمركية:** اختلاف الأنظمة الجمركية بين الدول الأعضاء، مما يزيد من صعوبة تنفيذ الاتفاقيات التجارية.

- **المعوقات غير الجمركية**

- **الحواجز التقنية:** وجود حواجز تقنية مثل معايير الجودة والمواصفات الفنية المختلفة، مما يجعل من الصعب على المنتجات المصرية دخول أسواق الدول الأخرى.
- **القوانين واللوائح:** اختلاف القوانين واللوائح التجارية بين الدول الأعضاء، مما يزيد من التعقيدات ويؤثر على سهولة التجارة.

- **ضعف التمويل**

- **نقص التمويل:** نقص التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المشتركة وتطوير البنية التحتية.
- ارتفاع حجم المديونية وزيادة خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات.
- انخفاض الدخل القومي والتمويل اللازم للوفاء بالتزامات الدول الاعضاء داخل التكتل.
- **صعوبة الحصول على التمويل:** صعوبة حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم للتوسع في الأسواق الخارجية.

- **ضعف التكامل الصناعي**

- **عدم التكامل الصناعي :**ضعف التكامل الصناعي بين الدول الأعضاء، مما يحد من فرص التعاون في مجال الإنتاج المشترك.
- **تداخل المنتجات :**وجود تداخل في المنتجات بين الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة ويقلل من فرص التعاون

- **ضعف اقتصاديات دول الكوميسا** وتشابه هياكلها الإنتاجية مما يؤثر على معدلات التجارة البينية فيما بينها.
- تتصف اقتصادات دول تجمع الكوميسا باعتمادها على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع الأولية، مما يؤثر بشكل جوهري على إمكانات هذه الدول في توسيع وتطوير علاقاتها الاقتصادية، فالإنتاج الصناعي لا يزال محدود نسبياً وفي بعض الحالات لا يفي باحتياجات السوق المحلية.

- القيود النقدية

- **نقص العملات الصعبة** :نقص العملات الصعبة في بعض الدول الأعضاء، مما يجعل من الصعب على المستوردين سداد قيمة الواردات.
- **تذبذب أسعار الصرف** :تذبذب أسعار الصرف، مما يزيد من عدم اليقين ويؤثر على القرارات الاستثمارية.

- ضعف المؤسسات

- **ضعف المؤسسات** :ضعف المؤسسات المعنية بتنفيذ اتفاقيات التجارة وتسوية المنازعات التجارية.
- **نقص الكفاءات** :نقص الكفاءات في مجال التجارة الدولية في بعض الدول الأعضاء.

- القيود التجارية

- التشابه الكبير في التركيب السلعي للتجارة البينية لدول الكوميسا مما أدى إلى نوع من تشابه الهياكل الخاصة بالاستيراد والتصدير لهذه الدول دون العمل على تنويع وتقسيم الإنتاج لحل هذه المشكلة.
- اختلاف الإجراءات والنظم التجارية السائدة في دول الكوميسا، وعدم توافر بيانات عن الموارد الاقتصادية، وعدم وجود معلومات عن الأسوق
- ارتفاع نسبة المخاطر التجارية وصعوبة التمويل الخاص بالمشروعات الاستثمارية المشتركة وعدم التنسيق بين البنوك، بالإضافة لارتفاع تكاليف التأمين، وانخفاض نسبة تمثيل البنوك المصرية في دول الكوميسا.

- التحديات السياسية

- **الاستقرار السياسي** :عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول الأعضاء، مما يؤثر على مناخ الاستثمار والتجارة.
- **التحيزات السياسية** :وجود تحيزات سياسية بين بعض الدول الأعضاء، مما يعيق التعاون الاقتصادي

(7-2) النتائج والتوصيات لتعزيز العلاقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا

(7- 2-1) نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من كون التجارة البينية بين مصر والكوميسا في تزايد مستمر، لكنها لا تزال دون المستوى المأمول، حيث عكست المؤشرات السابقة أنه على الرغم من اعتبار مصر من أهم دول التكتل من حيث التمثيل في التجارة الدولية مع العالم الخارجي، وعلى الرغم من ارتفاع أهميتها النسبية في التجارة البينية للتكتل، إلا أن حجم معاملات مصر التجارية داخل التكتل يقتصر على عدد محدود من الدول، تمثلت في كل من كينيا وليبيا والسودان وتونس وأثيوبيا ومالاوي، سوء فيما يتعلق بجانب الصادرات أو الواردات، هذا بالإضافة

إلى ضعف تمثيل التكتل في هيكل التجارة الدولية لمصر، ولعل السبب في ذلك هو تشابه هياكل التجارة الدولية لمصر ودول التكتل، حيث عكست المؤشرات النتائج التالية:

- أوضح مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة أن مصر يتوافر لديها ميزة مقارنة عليا في تجارتها البينية داخل تكتل الكوميسا فيما يتعلق بحوالي 712 سلعة من إجمالي 2522 سلعة تم تطبيق المؤشر عليهم، حيث تخطت قيمة المؤشر (1)، إلا أن أعلى هذه السلع من حيث قيمة المؤشر، تمثلت في السلع التي تنخفض أهميتها النسبية في هيكل التجارة الدولية لمصر مع تكتل الكوميسا.
- وبقياس مؤشر كثافة التجارة لتجارة مصر الخارجية مع التكتل أوضح أهمية الصادرات المصرية لتكتل الكوميسا، حيث تخطت قيمة المؤشر (1) لجميع السنوات في الفترة 1997: 2022 مما يعكس الأهمية النسبية المرتفعة لمصر في حجم التجارة الدولية للتكتل، في حين انخفضت الأهمية النسبية للتكتل داخل التجارة الدولية لمصر على الرغم من تخطي قيم المؤشر (1).
- وبقياس مؤشر التكامل التجاري اتضح لنا ضعف التكامل التجاري بين مصر وتكتل الكوميسا حيث لم تبلغ قيمة هذا المؤشر (25) منذ انضمام مصر إلى التكتل.
- وبقياس مؤشر التجارة داخل الصناعة اتضح لنا اختلاف المجموعات السلعية الممثلة في التجارة البينية لمصر مع تكتل الكوميسا، ولعل السبب في ذلك انخفاض المكون التكنولوجي لهذه السلع مما يحد من السمات الإنتاجية لهذه المنتجات بما يدعم التجارة داخل الصناعة.

وبالتالي وفقاً لنتائج الدراسة السابقة فلتعزيز استفادة مصر من التكتل لابد من بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون التجاري بين الدول الأعضاء، والتركيز على تنمية سلاسل التوريد بين مصر ودول التكتل لتعزيز تجارتهم الدولية مع العالم الخارجي بدلاً من التركيز على تنمية التجارة البينية.

(7- 2-1) توصيات الدراسة

تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز التعاون التجاري بين مصر ودول الكوميسا، وذلك من خلال استغلال الإمكانات المتاحة وتذليل العقبات التي تواجه هذا التعاون:

- تطوير البنية التحتية

- **تحسين شبكات النقل** :الاستثمار في تطوير شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات لربط الأسواق المصرية بالأسواق الأخرى في دول الكوميسا وتسهيل حركة البضائع والأشخاص.
- **تطوير البنية التحتية للمعلومات والاتصالات** :الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل التجارة الإلكترونية والتواصل بين الشركات والمؤسسات في الدول الأعضاء.
- **2. تسهيل الإجراءات الجمركية:**
- **توحيد الإجراءات الجمركية** :العمل على توحيد الإجراءات الجمركية بين دول الكوميسا لتقليل التكاليف الزمنية والمالية المرتبطة بتخليص البضائع.
- **تبسيط الأنظمة الجمركية** :تبسيط الأنظمة الجمركية وتقديم التسهيلات اللازمة للتجار والمستثمرين.

- **مكافحة التهريب** :تكثيف الجهود لمكافحة التهريب وحماية المنتجات المحلية.

- تشجيع الاستثمار المشترك

- **توفير الحوافز الاستثمارية** :تقديم حوافز استثمارية جاذبة للمستثمرين المصريين والأجانب لتشجيعهم على إنشاء مشاريع مشتركة في دول الكوميسا.
- **تسهيل نقل التكنولوجيا** :تسهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة بين الشركات المصرية والشركات العاملة في دول الكوميسا.
- **تأسيس صناديق استثمار مشتركة** :إنشاء صناديق استثمار مشتركة لدعم المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص في مصر ودول الكوميسا

- دعم القطاع الخاص

- **تقديم الدعم المالي** :تقديم الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من المشاركة في التجارة الخارجية.
- **تسهيل الحصول على التمويل** :تسهيل حصول الشركات على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية.
- **توفير المعلومات التسويقية** :توفير المعلومات التسويقية حول الأسواق في دول الكوميسا للشركات المصرية

- تعزيز التعاون في مجال الزراعة والصناعة

- **تطوير سلاسل القيمة** :تطوير سلاسل القيمة في القطاعات الزراعية والصناعية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات.
- **تشجيع التكامل الصناعي** :تشجيع التكامل الصناعي بين الشركات المصرية والشركات العاملة في دول الكوميسا.
- **تنويع الصادرات** :تشجيع التنوع في الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا.
- تسهيل فرص الاستثمار لرجال الأعمال المصريين في الدول الأفريقية بما في ذلك المجال الزراعي والحيواني
- تعزيز دور مكاتب التمثيل التجاري للتعرف على الفرص الاستثمارية والمشروعات المتاحة والدعم الفني المطلوب.

- تعزيز التجارة البينية

- إنشاء شبكة من المعلومات التجارية والمواقع الالكترونية تضم كافة المعلومات التجارية المطلوبة والبيانات الازمة للتبادل التجاري للتغلب على عدم وفرة المعلومات المتاحة ويمكن ان يساعد في ذلك نقطة التجارة الدولية المصرية
- تفعيل دور شركة ضمان الصادرات في تغطية المخاطر التي تواجه الصادرات المصرية في التجارة مع دول القارة، وكذلك تنشيط دور بنك تنمية الصادرات في توفير التمويل اللازم للصادرات المصرية الى دول القارة.

- يجب العمل على الإصلاح التجاري ومحاولة الوصول إلى التنافسية من خلال تحسين التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج كما يجب أن تكون العملية التصديرية طويلة المدى من خلال الدراسة الدائمة للسوق المستورد لإرضاء أذواق المستهلكين.
- دعم المصدرين بواسطة بنك تنمية الصادرات، وقيام نظام للتأمين على الصادرات.
- تيسير إجراءات الفحص والرقابة على السلع المصدرة وقصر الرقابة على الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات دون غيرها من الجهات
- إيجاد مظلة تأمين ضد المخاطر التجارية إلى الأسواق الأفريقية من خلال إنشاء هيئة مستقلة للتأمين على الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية.
- التعرف على المزايا النسبية التي تتمتع بها دول الكوميسا والاستفادة منها في إحلال الواردات من تلك الدول محل الواردات من العالم الخارجي.
- اتخاذ السودان كبوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية وذلك حيث ان هنالك العديد من الروابط بين البلدين كما أن السودان تعتبر سوقا كبيرا يمكنه استيعاب الصادرات المصرية.

- **تفعيل آليات الكوميسا** :تفعيل آليات الكوميسا لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات التجارية وتسوية الخلافات.

- **تعزيز التعاون بين أجهزة الكوميسا** :تعزيز التعاون بين أجهزة الكوميسا المختلفة.

بالتطبيق الفعال لهذه التوصيات، يمكن تعزيز التعاون التجاري بين مصر ودول الكوميسا، وتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

المراجع

Abdel Latif, M. M. (2023). *Prospects for Economic Integration in Light of Activating the Use of the African Continental Free Trade Area (An Applied Study on the Egyptian Economy)*, Ruh Al-Qawanin Magazine, 35(102), 361-493

Abu Al-Enein, M., & Raouf, D. (2007). *African Strategic Report*, Institute of African Researchers and Studies, Center for African Languages, Cairo University.

Ahmed, Al. M. (2020). *The Economic Importance of Foreign Trade between Egypt and COMESA countries*, *Journal of Agricultural Economics*, (3), 1287-1302

Al-Amam, M. M. (2004). *Global Integration Experiences and Their Impact on Arab Integration*, Center for Arab Unity Studies, Beirut.

Common Market for Eastern and Southern Africa (2014). *Inclusive and Sustainable Industrialization* (annual report).

_____(2017). *Common Market for Eastern and Southern Africa* (annual report).

_____(2022). (*annual report)*.

Economic Commission for Africa (2004). *Assessing regional integration in Africa*, ECA Policy Research Report, Ethiopia.

El Maghribi, L. M. (2017). *Arab-African Trade Exchange (Opportunities and Challenges) Case Study: Egypt and the COMESA Group*, Arab Journal of Management, 37 (4), 85-111.

El Nouy, B. S., Nadhir, A., &Abdel Allah L. (2022). *An analytical study on the contribution of the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) to the development of intra-trade for member states (during the period (1991-2021)*, modern economy magazine, 17(1), 16-47

Food and Agriculture Organization (2007). *Regional integration and food security in developing countries*.

Faysal, E. N. & Ghanem, A. AL. (2024). *The Egyptian-African Integration Considering the Sustainable Development Indicators*,*Journal Agricultural and Environmental Sciences. (Damanhour University)*, 23(1): 52-81

Greenaway, D. (1997). *current issues in international trade*, LTD publishers.

Havrylyshyn, O., & Kunzel, P. (1997). *intra-industry trade of Arab countries: an indicator of potential competitiveness*, international monetary fund working paper No.WP/97/47.

Hussein, M. A. (2018). *Evaluation of Joint Performance in "COMESA"*, Arab Democratic Center, 2018.

International monetary fund (IMF) (2014). *Regional Economic Outlook Sub Saharan Africa*, Washington, DC.

Khandelwal, p. (2004). *COMESA and SADC: prospects and challenges for regional trade integration*, IMF, working paper No.227.

Mandour, A., Awwad, A. M., Mahrouf, Sh. S. & Ahmad, A. M. (2018). *the impact of economic integration between Egypt and the countries of South and East Africa "COMESA" on the environment and sustainable development- an empirical study*, Journal of Social Sciences, 42(2), 447-464.

Salman, O. & Al-Shafei, M. A. (2023). *The trade Balance Between Egypt and the Scientific COMESA Record: The Gravity Model*, *Journal of Research and Studies*, 37(3), 691- 719.

Trade Relations Sector between the Ministry of Industry and Trade and Major Small Projects, *An Analytical Study of the Historical Relations between Egypt and COMESA and Basic Services Blocs during the Period from 2010 to the First Economies of 2015*.

Venables, A. J. (2000). *international trade: regional economic integration*, London.

World bank (2010). *Trade Data Query: Trade Indicators*

Evaluation of Economic Integration between Egypt and COMESA Countries and Its Impact on Egypt's International trade

Dr. Mohamed Ramadan El Tbakh

Abstract

Regional integration is one of the most important international mechanisms for gaining trade advantages that enhance international exchange for partner countries. The COMESA bloc is one of the most important forms of African economic integration that enhances Egypt's international relations with its trade counterparts within the African continent. Despite the trade advantages that the agreement grants to member states, the COMESA bloc is still not considered one of Egypt's main trade partners in its international trade, despite the passage of about 28 years since Egypt joined the bloc. Therefore, this study attempts to evaluate Egypt's membership in the bloc and its repercussions on Egypt's international exchange rates with the bloc's countries, and the most important commodities in which Egypt is distinguished in its trade with a high competitive advantage, through analyzing a set of trade integration indicators and applying data for the period from 1997 to 2022, as the study showed Egypt's weak benefit from its trade advantages within the bloc, and perhaps the reason for this is the similarity of production structures between the bloc's countries, and their dependence on other partners in their international trade, those countries whose production structures differ from Egypt's production structure, so to overcome this problem, it is necessary to target strengthening value chains between Egypt and the bloc countries, to target increasing Egypt's international trade with its current partners and enhancing its trade advantages, instead of increasing its international competition with the bloc's member countries.

Keywords

Regional integration, COMESA, intra-trade, competitive advantage, intra-industry trade

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

الطباخ، محمد رمضان (2025). تقييم التكامل الاقتصادي بين مصر ودول الكوميسا وانعكاسه على التجارة الدولية لمصر.**مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، 62(1)165 - 205.